الـفـــهـــرس	الصـفحـة
أولا: تطورات القضية الفلسطينية	
أ- الموقف الأردني.	
ب- الموقف الفلسطيني.	
ت- الموقف العربي.	
ث- الموقف الدولي.	
ج- الموقف الإسرائيلي.	
ح- الموقف الأمريكي.	
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى.	
ب- الأسرى والمعتقلون.	
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية.	
ث- انتهاكات ضد المقدسات.	
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية.	
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات.	
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية.	
ذ- انتهاكات المستوطنين.	
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- العقوبات ضد المستوطنين غير مجدية إطلاقاً: دولة إسرائيل المسؤول الحقيقي عن الاستيطان.	
ب- تقييمات إسرائيلية جديدة بشأن وضع البرنامج الإيراني النووي بعد الحرب مع إسرائيل.	

أولا: تطورات القضية الفلسطينية

أ- الموقف الأردني: -

واصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، خلال شهر حزيران 2025، جهوده السياسية والدبلوماسية والإنسانية، والتأكيد على أهمية التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، وضمان وصول المساعدات الإغاثية، ووقف الإجراءات الأحادية في الضفة الغربية والقدس. وذلك انطلاقا من ثبات موقفه حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته على بذل الأردن كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، خلال لقائه وفد اللجنة الوزارية العربية الإسلامية يوم 6/1، في قصر الحسينية، بحضور سمو ولي العهد، أهمية تكثيف الجهود العربية والدولية لوقف الحرب على غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وحذر جلالته من التصعيد الخطير في الضفة الغربية والانتهاكات بحق المقدسات في القدس، مشدداً على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وفق حل الدولتين

كما التقى جلالة الملك عبد الله الثاني، عدداً من المسؤولين البريطانيين، من أعضاء مجلسي العموم واللوردات، ومسؤولين في وزارة الخارجية، يوم 6/6، لبحث تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، مؤكدا أهمية الدور الذي تقوم به المملكة في دعم استقرار المنطقة، مشدداً جلالته على ضرورة إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين، وعلى ضرورة وقف الحرب في غزة وضمان إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، محذراً من تداعيات التصعيد في الضفة الغربية والقدس

وضمن جهود جلالته المستمرة لحشد المواقف الدولية لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة تثبيته على أرضه، أكد جلالته عبد الله الثاني، خلال لقاء جمعه بالرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، وأمير موناكو ألبير الثاني، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يوم 6/9، في نيس في فرنسا مؤكداً أن حل الدولتين هو السبيل لتحقيق الاستقرار، ومطالباً بوقف إطلاق النار في غزة وضمان وصول المساعدات ووقف الإجراءات الأحادية بالضفة والقدس.

وتلقى جلالة الملك عبد الله الثاني اتصالاً هاتفياً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم 6/13، بحث خلاله التطورات الإقليمية، مؤكدا على ضرورة التحرك العاجل لوقف التصعيد، محذراً من توسيع الصراع وتداعيات الهجوم الإسرائيلي على إيران، وشدد على أن الأردن لن يكون ساحة حرب، ولن يسمح بتهديد أمنه واستقراره.

كما تلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، اتصالاً هاتفياً من رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، تناول التطورات الإقليمية الراهنة، وحذر جلالته من خطورة التصعيد على أمن المنطقة واستقرارها، مشدداً على ضرورة وقف التدهور فوراً، كما أكد أن الهجوم الإسرائيلي على إيران يفاقم التوتر ويعيق جهود التهدئة، مجدداً موقف الأردن الرافض لأن يكون ساحة لأي صراع.

وترأس جلالة الملك عبد الله الثاني اجتماعاً لمجلس الأمن القومي بحضور سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، يوم 6/14، لبحث تبعات العدوان الإسرائيلي على إيران، وأكد جلالته على أن الهجوم يشكل انتهاكاً للقانون الدولي واعتداءً على سيادة إيران، محذراً من تداعياته السلبية على أمن واستقرار المنطقة، ومجدداً موقف الأردن الثابت بعدم الانجرار لأي صراع، مشددا جلالته على أهمية الحلول الدبلوماسية واحترام القانون الدولي، موجهاً الحكومة إلى رفع الجاهزية والتنسيق لضمان أمن المملكة وسلامة المواطنين.

فيما أجرى جلالة الملك عبد الله الثاني اتصالين هاتفيين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، تناولت جهود تهدئة التوترات الإقليمية، أكد جلالته خلالها على ضرورة خفض التصعيد، محذراً من مخاطر استمرار الهجمات الإسرائيلية على إيران، ومجدداً موقف الأردن الرافض أن يكون

ساحة لأي صراع أو تهديد لأمنه واستقراره، مشددا على على أهمية استمرار التنسيق لدعم جهود استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس العراقي الدكتور عبد اللطيف رشيد، يوم 6/15، على ضرورة تكثيف الجهود العربية للتوصل إلى تهدئة شاملة بالمنطقة، لافتا جلالته إلى أن استمرار الهجوم الإسرائيلي على إيران يهدد بتوسيع الصراع وانعدام الاستقرار في الإقليم، وأعاد جلالته التأكيد على موقف الأردن الثابت بأنه لن يكون ساحة حرب لأي صراع.

وتلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، يوم 6/16، بحثا خلاله سبل وقف التصعيد الدائر بالمنطقة، وأكد على أهمية تضافر الجهود الدولية للتوصل إلى تهدئة شاملة، محذرا من تبعات الهجوم الإسرائيلي على إيران، على أمن المنطقة واستقرارها.

وكذلك أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، خلال لقائه رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا في ستراسبورغ، يوم 6/17، على ضرورة التحرك الفوري لوقف التصعيد في المنطقة جراء الهجمات الإسرائيلية على إيران، محذراً من مخاطر توسع الصراع، مشددا جلالته على رفض الأردن لأن يكون ساحة حرب، وحرصه على أمنه واستقراره، مؤكداً أهمية الدور الأوروبي في التهدئة، واستمرار التنسيق مع الدول الصديقة، كما دعا جلالته إلى وقف الحرب في غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية، ووقف التصعيد في الضفة الغربية والقدس، مشدداً على أهمية التوصل إلى سلام عادل وفق حل الدولتين.

وخلال ترؤسه اجتماعاً في قصر الحسينية مع رؤساء السلطات وقادة الأجهزة الأمنية، أكد جلالته يوم 6/22، على أن الأردن لن يسمح لأحد باستغلال التطورات الإقليمية للتشكيك في مواقفه الثابتة تجاه قضايا الأمة، مشددا على أهمية الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية وتعزيز الروح الوطنية، موجهاً مؤسسات الدولة للعمل على التخفيف من الآثار الاقتصادية للتصعيد الإقليمي، مشيرا جلالته إلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى تهدئة شاملة، مؤكداً أن حل النزاعات يجب أن يتم عبر الحوار والدبلوماسية.

كما جدد جلالته التأكيد أن الاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقه دون حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، داعياً إلى وقف إطلاق النار في غزة وخفض التصعيد في الضفة والقدس، وصولاً إلى سلام عادل على أساس حل الدولتين.

فيما بحث جلالة الملك عبدالله الثاني، ورئيس الوزراء البريطاني السير كير ستارمر خلال اتصال هاتفي، 6/22، سبل وقف التصعيد الخطير بالمنطقة، مؤكدا ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية للتوصل إلى تهدئة شاملة، محذرا من تبعات التصعيد وزيادة التوتر في الإقليم، كما أكد جلالته على ضرورة مواصلة الاهتمام الدولي بالأوضاع في غزة والضفة الغربية، والعمل للتوصل لوقف إطلاق النار في غزة وإيصال المساعدات الكافية، ووقف التصعيد في الضفة الغربية والقدس.

بحث جلالة الملك عبدالله الثاني وجلالة السلطان هيثم بن طارق، سلطان عُمان خلال اتصال هاتفي، يوم 6/23، سبل التوصل للتهدئة الشاملة في الإقليم، مؤكدا بأن استمرار التصعيد يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها، مشددا جلالته على أهمية التواصل مع جميع الأطراف لضبط النفس والعودة للمفاوضات. ولفت جلالته إلى أن السلام لن يتحقق في المنطقة دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وجدد جلالة الملك التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة، وضمان وصول المساعدات الكافية، والعمل على وقف التصعيد في الضفة الغربية والقدس.

وعلى صلة، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال اتصال هاتفي تلقاه من جلالة الملك ويليام ألكسندر ملك مملكة هولندا، يوم 6/24، على أهمية الحفاظ على خفض التصعيد في الإقليم، لافتا جلالته إلى ضرورة التزام جميع الأطراف بالتهدئة وصولا إلى استعادة أمن المنطقة واستقرارها، ومشددا على ضرورة بذل أقصى الجهود لوقف الحرب على غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وإيقاف التصعيد في الضفة الغربية والقدس.

وتلقى جلالة الملك عبدالله الثاني اتصالا هاتفيا من الرئيس العراقي الدكتور عبد اللطيف رشيد، يوم 6/25، بحثا خلاله سبل دعم جهود خفض التصعيد في المنطقة، وأكد جلالته ضرورة تكثيف الجهود العربية لتثبيت وقف إطلاق

النار بين إيران وإسرائيل، والعمل الفاعل مع المجتمع الدولي لوقف الحرب على غزة، وصولا للتهدئة الشاملة، ونبه جلالة الملك، خلال الاتصال، إلى تبعات التصعيد الخطير في الضفة الغربية والقدس، على أمن المنطقة واستقرارها.

وبدوره، استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، يوم 6/1، وفد اللجنة الوزارية العربية-الإسلامية برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وضمّ وزراء خارجية البحرين ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وعُقد اجتماع للجنة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عبر الاتصال المرئي، بعد منع إسرائيل دخول الوفد إلى رام الله، وهو ما وصفته اللجنة بأنه يعكس غطرسة الاحتلال وخرقه للقانون الدولي.

وأكدت اللجنة في مؤتمر صحفي أهمية وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وتكثيف الجهود للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وأشاد الصفدي بدور اللجنة في حشد الدعم الدولي، وشدد على ضرورة وقف الحرب، إدخال المساعدات، وتمكين السلطة الفلسطينية من القيام بدورها في غزة، كما ناقش اللقاء التحضيرات لمؤتمرين دوليين في نيويورك والقاهرة بشأن الاعتراف بفلسطين وإعادة إعمار غزة. وعبّر الوزراء عن رفضهم لمخططات التهجير وسياسات التجويع الإسرائيلية، مؤكدين استمرار الجهود الدبلوماسية حتى يتحقق السلام العادل على أساس حل الدولتين.

ورجبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يوم 6/1، بالبيان المشترك الصادر عن مصر وقطر بشأن جهودهما للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، مؤكدة دعم الأردن الكامل لهذه المساعي، وعلى ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، والتوصل لاتفاق تبادل، وفتح المعابر لإدخال المساعدات بشكل عاجل وكافٍ لكافة مناطق القطاع

فيما وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بأشد العبارات، اقتحام المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وما رافقه من ممارسات استفزازية تُعد خرقًا صارخًا للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم، مؤكدة رفض المملكة المطلق لهذه الاقتحامات الاستفزازية التي تهدف إلى فرض تقسيم زماني ومكاني للمسجد، مشددًا على أن لا سيادة لإسرائيل على الضفة الغربية المحتلة ومقدساتها، ومحذرة من خطورة استمرار هذه الانتهاكات، محمّلاً سلطات الاحتلال المسؤولية عن تسهيلها، ومطالبًا بوقفها فورًا. وجدد التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة 144 دونمًا، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس الأردنية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن شؤونه

وقد أدانت المملكة الأردنية الهاشمية بأشد العبارات، العدوان الإسرائيلي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة، باعتباره انتهاكا صارخا لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وخروجا سافرا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وحذرت من تبعات هذه الانتهاكات التصعيدية التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وتفاقم من حدة التوتر، وجدد القضاة التأكيد على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي، وعلى مسؤولية المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، في التحرك العاجل لوقف هذه الاعتداءات ومنع تكرارها، والحيلولة دون الانزلاق نحو مزيد من التوتر والتصعيد

كما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية الشقيقة سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، يوم 6/13، تبعات العدوان الإسرائيلي على إيران والذي دانه الوزيران باعتباره خرقًا فاضحًا للقانون الدولي، وتصعيدًا خطيرًا، وبحث الصفدي وسمو الأمير فيصل في اتصال هاتفي الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتهدئة الأوضاع وحماية المنطقة وأمنها من انعكاسات العدوان الإسرائيلي.

وعلى ذات الصعيد، بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، 13/6، في اتصال هاتفي مع وزير الخارجية القبرصي كونستانتينوس كومبوس، التصعيد الخطير نتيجة الهجوم الإسرائيلي على إيران والذي دانه الصفدي باعتباره عدوانا غاشما وخرقا فاضحا للقانون الدولي وسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وبحث الصفدي ونظيره القبرصي تبعات التصعيد الخطير وانعكاساته على المنطقة، وبما في ذلك على سلامة الملاحة الجوية في المنطقة.

وقد دان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ووزير الخارجية في جمهورية مصر العربية الشقيقة بدر عبد العاطي، يوم 6/13، العدوان الإسرائيلي على إيران، باعتباره تصعيدًا خطيرًا وخرقًا فاضحًا للقانون الدولي، ودفعًا للمنطقة نحو المزيد من التوتر والصراع، وبحث الصفدي وعبد العاطي انعكاسات العدوان الإسرائيلي على أمن المنطقة واستقرارها، والجهود المبذولة لتحقيق التهدئة الإقليمية، وأكّد الوزيران ضرورة تكاتف الجهود كافة لحماية المنطقة من أخطار المزيد من الصراع، وشدّدا على ضرورة وقف العدوان على غزة وانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، والتحرك الفاعل لتنفيذ حل الدولتين باعتباره سبيلًا وحيدًا لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة

وعلى صلة، بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، مع نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ تداعيات العدوان الإسرائيلي على إيران، وأكدا إدانتهما له كخرق للقانون الدولي وتصعيد خطير في المنطقة، مشددا على ضرورة وقف العدوان على غزة، ورفع الحصار، وضمان دخول المساعدات الإنسانية، محذرَين من خطورة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض حل الدولتين، وأكدا أن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية هو السبيل لتحقيق السلام العادل وضمان أمن المنطق

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية البحريني الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، يوم 13/6، إدانة العدوان الإسرائيلي على إيران باعتباره تصعيدا خطيرا وخرقا للقانون الدولي، وبحث الوزيران تداعيات العدوان على المنطقة وأمنها واستقرارها، وأكدا ضرورة تكثيف الجهود لتهدئة الأوضاع، وأكد الوزيران أن العنف والتصعيد لن يحققا أمنا أو استقرارا، لافتين إلى أهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية، وبما في ذلك المفاوضات الأميركية الإيرانية للتوصل لاتفاق حول الملف النووي، ووقف التصعيد

كما أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أكد خلاله إدانة الأردن للعدوان الإسرائيلي على إيران ورفضه كتصعيد خطير وخرق للقانون الدولي واعتداء على السيادة، وأكد الصفدي أن خفض التصعيد يتطلب معالجة أسبابه وفق القانون الدولي، وفي مقدمتها تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في الأمن والحرية وإقامة دولته المستقلة

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية الكويتي عبد الله اليحيا، الجمعة 13/6، اتصالا هاتفيا بحثا خلاله تداعيات العدوان الإسرائيلي على إيران، والجهود المبذولة لخفض التصعيد، وأكد الوزيران إدانة العدوان الإسرائيلي، وضرورة تكاتف الجهود للحؤول دون دفع المنطقة نحو المزيد من الصراع الذي سيمثل تهديدا لأمن المنطقة واستقرارها، كما أكدا ضرورة إنهاء جميع جذور التوتر والصراع في المنطقة.

بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان، انعكاسات العدوان الإسرائيلي على إيران، والجهود المبذولة لخفض التصعيد في المنطقة. وحذر الوزيران في اتصال هاتفي من تبعات العدوان الإسرائيلي الذي داناه؛ باعتباره خرقا للقانون الدولي، وتصعيدا لن يسهم إلا في زيادة التوتر والصراع في المنطقة، وأكد الصفدي وفيدان ضرورة تكاتف الجهود لإنهاء التصعيد.

بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الخارجية والتنمية البريطاني ديفيد لامي، ووزيرة خارجية جمهورية النمسا بياته ماينل - رايسينغر، سبل وقف التصعيد الذي تشهده المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي على إيران، وأكّد الوزراء ضرورة تضافر الجهود لوقف التصعيد وحماية المنطقة والأمن والسلم الدوليين من تبعاته.

وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي، ووزير الخارجية اليوناني جورج يرابيتريتيس، في اتصالين هاتفيين منفصلين، التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة، وحذر الصفدي من تبعات التصعيد الذي يتفاقم نتيجة للعدوان الإسرائيلي على إيران، وتصعيد إسرائيل عدوانها على غزة، وإجراءاتها اللاشرعية في الضفة الغربية المحتلة في خرق واضح للقانون الدولي وإمعان في سياساتها التصعيدية التي تستمر من دون موقف دولي رادع، وأكد الصفدي خلال الاتصالين ضرورة إطلاق جهد دولي فاعل لإنهاء التصعيد في المنطقة، وحمايتها من انعكاسات المزيد من التوتر والصراع.

بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزيرة الخارجية الكندية أنيتا أناند خلال اتصال هاتفي يوم 14/6، الجهود المُستهدِفة خفض التصعيد الإقليمي، وبحث الوزيران تداعيات الهجوم الإسرائيلي على إيران، والذي أكّد الصفدي أنه عدوان يدفع المنطقة نحو المزيد من الصراع والتوتر، وأكّد الصفدي وأناند أهمية تكثيف الجهود لإنهاء التصعيد، وشدّد الصفدي وأناند على متانة الشراكة الأردنية الكندية واستمرار التعاون الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، اتصالًا هاتفيًّا بحثا خلاله سبل وقف التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي على إيران، وأكّد الصفدي والشيخ عبدالله إدانة المملكة ودولة الإمارات للعدوان، وضرورة تكثيف الجهود لخفض التصعيد في المنطقة، وشدّدا على ضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولياته في هذا السياق.

كما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، ، الجهود المستهدفة وقف التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة جراء العدوان الإسرائيلي على إيران، وأكد الوزيران خطورة استمرار تفاقم التصعيد على الأمن الإقليمي والدولي، وضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لاحتوائه، ومنع تدهور الأوضاع نحو مواجهة أوسع تهدد الأمن والسلم الدوليين، وبحث الصفدي وألباريس، الأوضاع في قطاع غزة، وشددا على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومنتظم إلى القطاع الذي يعاني من كارثة إنسانية متفاقمة يسببها العدوان.

وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير خارجية سلطنة عمان بدر البوسعيدي، خلال اتصال هاتفي، على خطورة استمرار التصعيد الذي تشهده المنطقة، وشددا على ضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لإنهائه، وجدد الوزيران إدانة العدوان الإسرائيلي على إيران، وما يمثله من خرق للقانون الدولي، وتصعيد يؤجج التوتر والصراع في المنطقة.

و حذّر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية البرازيلي ماورو فييرا من خطورة ما تشهده المنطقة من تصعيد يدفع نحو المزيد من الصراع، مشددين على ضرورة تكاتف الجهود لإنهائه، وبحث الصفدي وفييرا تداعيات العدوان الإسرائيلي على إيران على أمن المنطقة واستقرارها، وأكّدا إدانة البلدين له.وشدّدا على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية الكافية وبشكل فوري للقطاع وعبر منظمات الأمم المتحدة المختصة، مؤكدين أن العنف والعدوان وخرق القانون الدولي لن يؤدوا إلا إلى المزيد من الصراع، كما أكّدا أن السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار هو السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

كما وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي أنتونيو تياني، جهود إنهاء التصعيد الإقليمي والعودة إلى المفاوضات سبيلا للتوصل إلى حل للملف النووي الإيراني، وأكد الوزيران، في اتصال هاتفي، ضرورة تكاتف كل الجهود لإنهاء التصعيد الإقليمي الذي يدفع المنطقة نحو المزيد من الصراع والتوتر، وشدد الصفدي على ضرورة ألا تتراجع أولوية إنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، وما يسببه من كارثة إنسانية، نتيجة تركيز المجتمع الدولي على إنهاء التصعيد الذي سببه العدوان الإسرائيلي على إيران، مؤكدا وجوب العمل على خفض التوتر الإقليمي بشكل كلي من خلال إنهاء جميع أسبابه.

وأجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي، اتصالًا هاتفيًّا، شدّد فيه على ضرورة تفعيل الجهود الدولية المستهدفة إنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكّدًا دعم الأردن جهود مصر وقطر والولايات المتحدة للتوصل لاتفاق تبادل، وحذّر الصفدي من نسيان المجتمع الدولي الأوضاع الكارثية والمجاعة التي يسبّبها العدوان الإسرائيلي على غزة، وتراجع أولوية إنهاء هذا العدوان في خضم التركيز على التصعيد الخطير بين إسرائيل وإيران، أيضاً على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لحماية فرص تحقيق السلام من خلال وقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التصعيدية في الضفة الغربية المحتلة والتي تقوّض حل الدولتين.

وأجرى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، مع وزير الخارجية الألماني الدكتور يوهان دافيد فاديفول، في برلين يوم 18/6، محادثات موسعة ركزت على جهود إنهاء التصعيد الخطير بين إسرائيل وإيران والتوصل لوقف دائم لإطلاق النار في غزة، وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الألماني، أكد الصفدي، أهمية الحوار الشامل الذي أجراه مع نظيره الألماني، وقال: "في وقت تشهد المنطقة تصعيدا خطيرا يتطلب منا جميعا أن نعمل معا من أجل إنهاء التصعيد، ومن أجل وقف الحرب، ووقف الدمار الذي يدفع المنطقة برمتها باتجاه الهاوية، وبما ينعكس على الأمن والسلم الدوليين"، وثمن الصفدي دور ألمانيا في تقديم الدعم للاجئين في المنطقة عبر منظمات الأمم المتحدة، وعبر دعم مباشر لهؤلاء اللاجئين، وتحديدا في الأردن، حيث إن الأردن هي أكبر دولة مستضيفة للاجئين في العالم، نسبة إلى عدد السكان.

كما أشار الصفدي إلى التعاون في مواجهة الكارثة الإنسانية في غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي، وفي إيصال المساعدات الإنسانية، وشدد الصفدي على أن "أولوياتنا هي وقف التصعيد الآن بين إسرائيل وإيران، والحرب لن تحقق أمنا وسلاما لأحد، الحرب ستدفع باتجاه المزيد من الصراع في المنطقة بانعكاسات خطيرة على العالم برمته.

وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المملكة المغربية ناصر بوريطة، يوم 18/6، التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة وتداعياته، وأكّد الوزيران، في اتصال هاتفي، ضرورة تكاتف الجهود لإنهاء التصعيد وحماية المنطقة وأمنها من تبعاته،

كما أكّد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في جمهورية الجزائر أحمد عطاف، يوم 18/6، ضرورة إنهاء التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي على إيران، والذي يدينه الأردن والجزائر باعتباره خرقًا للقانون الدولي، ودفعًا للمنطقة نحو المزيد من الصراع، وبحث الوزيران، خلال اتصال هاتفي، التبعات الكارثية للتصعيد، وأكّدا ضرورة العودة للمفاوضات للتوصل لاتفاق حول الملف النووي الإيراني.

وأجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اتصالًا هاتفيًّا مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، بحثا خلاله التصعيد الذي تشهده المنطقة، وجهود إنهائه. وأكّد الصفدي وحسين ضرورة تكاتف الجهود لوقف التصعيد الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها، وأهمية العودة لمسار المفاوضات للبرنامج النووي الإيراني، وبحث الوزيران التحضيرات الجارية للمشاركة في اجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المُقرَّر عقده في مدينة إسطنبول مطلع الأسبوع المقبل.

وترأس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي الاجتماع الوزاري غير العادي لمجلس الجامعة العربية في إسطنبول، لبحث تداعيات العدوان الإسرائيلي على إيران، وذلك قبيل انعقاد اجتماع منظمة التعاون الإسلامي. وكانت أبرز مخرجاته: إدانة العدوان الإسرائيلي على إيران واعتباره انتهاكاً لسيادة دولة عضو وتهديداً لأمن المنطقة، الدعوة للعودة إلى المفاوضات النووية مع إيران ودعم جهود التهدئة، دعوة مجلس الأمن لتحمّل مسؤولياته في وقف العدوان والانتهاكات الإسرائيلية، التشديد على الحلول السلمية والدبلوماسية بدلًا من التصعيد العسكري، ربط الاستقرار الإقليمي بوقف العدوان على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية فورًا، ووقف الانتهاكات في الضفة، التحذير من التصعيد الإسرائيلي والدعوة لسلام شامل يستند إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، الترحيب بالمؤتمرات الدولية المقبلة لدعم فلسطين وغزة، بتنظيم مشترك من السعودية وفرنسا ومصر، التأكيد على حرية الملاحة واحترام وحدة أراضي الدول ومبادئ حسن الجوار، رفض استهداف المنشآت النووية والتحذير من مخاطر التلوث النووي، الدعوة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وانضمام جميع الدول لمعاهدة عدم الانتشار النووي

شارك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم 21/6، بالدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تنعقد تحت شعار: منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير، وبحث الاجتماع سبل تكاتف الجهود لوقف التصعيد الخطير في المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي على إيران، والذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، إضافة لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل فوري، وضمان إدخال المساعدات إلى القطاع الذي يعاني من كارثة إنسانية غير مسبوقة سببها ويفاقمها العدوان.

وأكد الصفدي، الذي ترأس، يوم 22/6، اجتماعا غير عادي للجامعة العربية حول تداعيات العدوان الإسرائيلي على إيران، والذي عقد بدعوة من جمهورية العراق، موقف المملكة الداعي إلى تكاتف الجهود لإنهاء العدوان والتصعيد الإقليمي، وتحقيق التهدئة الشاملة التي لن تتأتى من دون كبح العدوانية الإسرائيلية ووقف العدوان على غزة والإجراءات اللا شرعية في الضفة الغربية المحتلة والاعتداءات على سوريا ولبنان، وأكد الصفدي أن لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة طريقا واحدا وهو إنهاء الاحتلال وتنفيذ "حل الدولتين" وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية

أجرى الصفدي اتصالات مع عدد من وزراء الخارجية العرب والدوليين، لبحث التصعيد الإقليمي الخطير، خاصة بعد الهجوم الأميركي على منشآت نووية في إيران، مشدداً على ضرورة وقف التصعيد والحروب والعودة الى المفاوضات الدبلوماسية ،كما دعا الى حراك إقليمي ودولي فاعل لمعالجة أسباب الصراع وفق القانون الدولي ،كما دعا الى حراك إقليمي ودولي فاعل لمعالجة أسباب الصراع وفق القانون الدولي ورفض الأردن لأي خرق لسيادة الدول أو انتهاك للقانون الدولي ،مؤكد أهمية وقف العدوان على غزة ورفع الحصار عنها، و وقف الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وعلى صلة، أكّد الأردن يوم 6/23، إدانته الشديدة للعدوان الذي شنته إيران على دولة قطر الشقيقة؛ باعتباره خرقًا صارخًا لسيادة دولة قطر، وللقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وتصعيدًا خطيرًا، وأكّدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان تضامن المملكة المطلق مع قطر في مواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها، ودعمها لأي خطوة تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة مواطنيها، مشدّدا على ضرورة إنهاء كل الأعمال العسكرية والعودة إلى طاولة المفاوضات والحوار لتجاوز هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها المنطقة.

كما رحب الأردن بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب، التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل، مؤكدا أهمية هذا الاتفاق في خفض التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة. كما تؤكّد المملكة ضرورة الالتزام بالاتفاق حماية للمنطقة من تبعات المزيد من التدهور، واعتماد الحوار والدبلوماسية سبيلًا للتعامل مع كل الأزمات وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مشدّدا على أن التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية عبر تنفيذ حل الدولتين هو مفتاح الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، وضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في غزة وإنهاء العدوان الإسرائيلي والكارثة الإنسانية التي يتسبّب بها، وإطلاق حراك سياسي حقيقي لتحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وكذلك أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اتصالًا هاتفيًّا من وزير خارجية مملكة تايلاند، ماريس سانجيا مبونجسا، يوم بحث خلاله الوزيران جهود إنهاء التصعيد في المنطقة وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين، وأكّد الوزيران، أهمية اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب مشددا على ضرورة وقف العدوان على غزة فوريًّا، وفتح جميع المعابر أمام إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع الذي يعاني كارثة إنسانية غير مسبوقة من خلال منظمات الأمم المتحدة المعنية. وحذّر من استمرار الإجراءات اللاشرعية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والتي تقوّض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والدائم.

ب- الموقف الفلسطيني: -

اجتمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع اللجنة الوزارية العربية الإسلامية برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وبمشاركة وزراء خارجية الأردن، مصر، البحرين، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وأكد الرئيس أهمية المشاركة الواسعة في المؤتمر الدولي للسلام في نيويورك، لحشد الدعم والاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، مشددًا على التزام فلسطين بالإصلاحات الحكومية ونبذ العنف والإرهاب، ودعا عباس حركة حماس للالتزام بمنظمة التحرير وسياستها، وإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني. كما طالب بوقف العدوان على غزة، وتسليم الرهائن، والإفراج عن الأسرى، ووقف استهداف المدنيين، وجدد الرئيس استعداد السلطة لتسلّم مسؤولياتها المدنية والأمنية في غزة بالتعاون مع الشركاء، لإنهاء معاناة الشعب وتحقيق السلام.

كما رحبت الرئاسة الفلسطينية باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ساحقة يطالب بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ويدين استخدام التجويع كسلاح، ويدعو إلى إنهاء الحصار وضمان تدفق المساعدات، ومساءلة إسرائيل كقوة احتلال، وأشادت الرئاسة بتصويت **149** دولة لصالح القرار، معتبرة أنه يعكس رفضاً دولياً واسعاً للعدوان والتهجير والقتل والتجويع، وينسجم مع موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بضرورة وقف العدوان، وضمان المساعدات، وبدء عملية سياسية لتنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، وأكدت أهمية توحيد الأرض الفلسطينية تحت إدارة السلطة الوطنية، بما فيها القدس الشرقية، وشددت على أن التصويت يعكس دعم المجتمع الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويبعث برسالة واضحة لإسرائيل بوجوب احترام القانون الدولي، مطالبة الدول المساندة للقرار بالضغط لتطبيقه.

وكذلك رحبت الرئاسة الفلسطينية بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، التوصل إلى صيغة اتفاق لوقف إطلاق النار بين طرفي التصعيد في المنطقة، مثمنة الجهود المبذولة لخفض التصعيد، وقالت الرئاسة، إن التوصل إلى وقف إطلاق النار هو خطوة هامة على طريق تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، عبر الدبلوماسية وإنهاء النزاعات وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأضافت، نطالب باستكمال هذه الخطوة، عبر تحقيق وقف لإطلاق النار يشمل قطاع غزة، لرفع المعاناة عن شعبنا ووقف عمليات القتل والتجويع، بما يحقق الأمن والاستقرار الشاملين في المنطقة، باعتبار أن حل القضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية هو الذي يؤدي إلى سلام دائم وحقيقي ومستقر.

وأعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن بالغ شكره وتقديره لجهود رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترمب الناجحة في التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران، معتبرا ذلك خطوة ضرورية وهامة لنزع فتيل الأزمات التي يعاني منها العالم، ما ينعكس إيجابا على أمن واستقرار منطقتنا، وجدّد الرئيس التأكيد على استعدادنا الكامل للعمل عن كثب مع الرئيس ترمب والأطراف العربية والدولية ذات العلاقة، للتفاوض فورا، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتنفيذه، ضمن إطار زمني واضح وملزم، ينهي الاحتلال، ويحقق الأمن والاستقرار للجميع، سلام عادل ودائم، قائم على الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وأكد الرئيس استعداد دولة فلسطين للعمل مع الرئيس ترمب ومع المملكة العربية السعودية، والدول العربية والإسلامية، وشركائنا الأوروبيين والدوليين، من أجل تحقيق وعد السلام، وصولا إلى تحقيق الامن والاستقرار للجميع.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بتصريحات بابا الفاتيكان لاون الرابع عشر، التي قال فيها "من المؤسف أن قوة القانون الدولي والقانون الإنساني لم تعد ملزمة، وحل محلها استقواء الآخرين بالقوة.. هذا أمر عار وغير جدير بالثقة للإنسانية، ولرؤساء دول العالم"، وقال سيادته: "نعرب عن تقديرنا الكبير لمواقف البابا وتصريحاته المتكررة بضرورة رفع المعاناة عن شعبنا في قطاع غزة"، واصفا هذه التصريحات بالهامة والشجاعة، وتعبر عن الدعم الكامل للحق والعدالة والقانون الإنساني، وأضاف الرئيس عباس أن تصريحات البابا لاون الرابع عشر المترافقة مع مرور عشرة أعوام على اعتراف الفاتيكان بدولة فلسطين تشكل استمرارا لمواقف الفاتيكان وسياساته الداعمة لإحلال السلام العادل وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتشكل دافعا قويا للمجتمع الدولي بضرورة وقف حرب الإبادة والاعتداءات على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وإرهاب المستوطنين وعدوان جيش الاحتلال، لينعم العالم بالعدل والسلام والاستقرار.

حذّر الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، من استمرار حرب الإبادة الجماعية والتجويع التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي على شعبنا والتي تترافق مع الإرهاب المنظم الذي يشنه المستوطنون على القرى والبلدات والمدن في الضفة الغربية، وآخرها هجومهم على كفر مالك وترمسعيا وصوريف ومسافر يطا، ما أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المواطنين العزّل، وتدمير للممتلكات العامة والخاص، وقال أبو ردينة، إن عدوان المستوطنين في الضفة الغربية يأتي لتنفيذ مخططات الاحتلال والحكومة الإسرائيلية اليمينة المتطرفة التي تحاول جر الضفة الغربية إلى مواجهة شاملة من خلال العدوان المتواصل لجيش الاحتلال، خاصة على محافظات شمال الضفة، وتقطيع أوصال الضفة بالحواجز والبوابات العسكرية، والرعاية الرسمية لهجمات واعتداءات المستوطنين، محملا سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن نتائج هذا العدوان الدموي.

وفي سياق متصل، حذر أبو ردينة، من المخاطر الجسيمة لتهديد جيش الاحتلال بالقيام بأكبر عملية نزوح للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، تمهيداً للقيام بعملية عسكرية جديدة مدمرة، وطالب الإدارة الأميركية بإجبار سلطات الاحتلال على وقف هذه التهديدات، وتحقيق وقف إطلاق النار، إذا أرادت فعلاً تحقيق الاستقرار في المنطقة، وقال أبو ردينة، كما نحذر من أية سياسة قد تؤدي إلى ضم أراضٍ في الضفة الغربية ضمن أي توجه

كان، لأن ذلك يعني المزيد من الحروب وعدم الاستقرار في المنطقة، وأضاف، أن هذه التحركات الإسرائيلية تؤكد سعيها الواضح إلى إفشال كل المساعي الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار ووقف الحرب، وشدد على أن أي توجهات لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، سيكون مصيرها الفشل، ولن تجلب الأمن والسلام والاستقرار لأحد، بل تخلق وضعاً يؤدي إلى المزيد من الفوضى ويُدخل المنطقة بأسرها في مرحلة طويلة مضطربة وغير مستقرة.

ت- الموقف العربي: -

دانت اللجنة الوزارية العربية الإسلامية في مؤتمر صحفي مشترك بعمان، رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخولها إلى رام الله، معتبرة ذلك دليلًا على تطرف إسرائيل ورفضها لمساعي السلام، وأكدت اللجنة، التي تضم وزراء خارجية السعودية والأردن ومصر والبحرين، إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية، استمرار جهودها لوقف العدوان على غزة، وإنهاء الكارثة الإنسانية، والعمل على تعزيز الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، خاصة من خلال المؤتمر الدولي المزمع عقده في نيويورك برئاسة سعودية-فرنسية.

أوضح وزير الخارجية الأردني أن منع دخول الوفد هو دليل إضافي على غطرسة وتطرف الحكومة الإسرائيلية، وأكد أن السلام لا يتحقق إلا عبر تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة دولة مستقلة.

فيما شدد وزير الخارجية السعودي على أن الموقف الإسرائيلي يعكس رفضًا صريحًا للمسار السلمي، وأكد دعم اللجنة لإصلاحات السلطة الفلسطينية واستعدادها لتولي مسؤولياتها في غزة.

وأشار وزراء الخارجية المصري والبحريني إلى أهمية الإسراع في إدخال المساعدات، ورفض التهجير القسري، والاستعداد لعقد مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة بمجرد وقف إطلاق النار، والتنسيق مع الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ومن جانبهم، دعا وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، في ختام اجتماعهم بالكويت، إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، مؤكدين رفضهم لمحاولات تهجير السكان، ومطالبين مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم الإسرائيلية ومحاسبة مرتكبيها، وأشاد المجلس بجهود قطر ومصر والولايات المتحدة في الوساطة، وشدد على ضرورة وقف العدوان ودعم حل دائم وشامل. كما أكد أهمية ما ورد في "قمة فلسطين" بشأن نشر قوات دولية لحفظ السلام، وأدان إطلاق الاحتلال النار على وفد دبلوماسي في جنين، محذرًا من تداعيات الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى

كما أدانت منظمة التعاون الإسلامي، اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي السافر على سفينة "مادلين" واختطاف من عليها من شخصيات سياسية وانسانية، معتبرة ذلك امتدادا لإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه "قوة الاحتلال"، وثمنت المنظمة، في بيان، الجهود والمبادرات الإنسانية وفعاليات التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، وطالبت بالإفراج الفوري عن الناشطين الدوليين وتوفير الحماية لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي والإعلامي، مؤكدة ضرورة السماح بدخول المساعدات الإغاثية والإنسانية بشكل كافٍ ومستدام إلى قطاع غزة، وجددت المنظمة دعوتها جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه إلزام الاحتلال الإسرائيلي وقف جميع جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتدمير والتجويع والحصار التي يرتكبها ضد قطاع غزة.

وعلى صلة، رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بقرار بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والنرويج فرض عقوبات على وزيرين متطرفين في الحكومة الإسرائيلية، بسبب تحريضهما المستمر على العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقال أبو الغيط :"إن هذه الخطوة تمثل بداية لمحاسبة مسؤولين حكوميين تورطوا في التحريض وارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين، مشددًا على أن القرار يكشف مدى تطرف وإجرام بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية، وأكد أن هذه العقوبات تُعد خطوة أولية مهمة لإعادة التوازن إلى الموقف الدولي، وتشكل تحركًا عمليًا نحو محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والتطهير العرقي في الضفة الغربية وقطاع غزة".

ورحبت منظمة التعاون الإسلامي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، وإنهاء الحصار ورفض تهجير الفلسطينيين، مؤكدة أن تصويت 149 دولة لصالحه يعكس إرادة دولية

واسعة، وشددت على أهمية الحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتوحيد غزة والضفة تحت إدارة السلطة الفلسطينية، ووقف الاستيطان وهدم المنازل والعنف الاستعماري، ودعت المنظمة المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرار، ووقف العدوان والمعاناة في غزة، وإنهاء سياسات الضم والتهويد في القدس والانتهاكات في الضفة الغربية

أكد وزير الخارجية والهجرة المصري بدر عبد العاطي، ضرورة التوسع في مسار الاعتراف الدولي بفلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار المستدام في المنطقة، وأعرب عبد العاطي، خلال لقائه، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط كريستوف بيجو، عن التطلع إلى عقد المؤتمر الدولي بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين وتناول اللقاء التطورات الخطيرة التي تشهدها الضفة الغربية، والجهود المبذولة بالتعاون مع قطر والولايات المتحدة، للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الرهائن والأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

ث- الموقف الدولي: -

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلجيكي، مكسيم بريفو، أن ما يجري في غزة يُعد كارثة إنسانية كبرى، مشيرًا إلى تصعيد بلاده لهجتها تجاه إسرائيل بسبب انتهاكاتها للقانون الدولي، التي قد ترقى إلى جرائم حرب، وانتقد بريفو تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين المسيئة للفلسطينيين، مؤكدًا أن الأولوية الآن هي للاستجابة الإنسانية، ومشيرًا إلى سعي بلجيكا لبحث إمكانية إقامة جسر جوي لإيصال المساعدات، بالتنسيق مع دول أوروبية، في ظل استمرار منع دخول الشاحنات عبر المعابر.

فيما عقدت اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة العربية الإسلامية الاستثنائية بشأن غزة اجتماعًا عبر الاتصال المرئي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وبمشاركة وزراء خارجية الأردن، مصر، البحرين، والأمين العام لجامعة الدول العربية. كما شارك من الجانب الفلسطيني نائب الرئيس حسين الشيخ، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية محمد مصطفى، واستعرضت اللجنة تحركاتها لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وإنهاء الحصار، وأكدت دعم جهود مصر وقطر والولايات المتحدة لوقف إطلاق النار، وضرورة السماح الفوري بإدخال المساعدات، وتمكين "الأونروا" من العمل في القطاع، ووقف التصعيد في الضفة الغربية، مشددة على أهمية عقد مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة فور التوصل لوقف إطلاق النار، وأكدت دعمها للسلطة الفلسطينية والإصلاحات التي أطلقها الرئيس عباس، مدينةً في الوقت نفسه منع إسرائيل زيارة اللجنة إلى رام الله، واعتبرته انتهاكًا للأعراف الدبلوماسية.

ومن ناحيته قال الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، إنه "من اللاإنسانية" أن تحكم إسرائيل على الفلسطينيين في غزة بالجوع بصغارها ومُسنيها، وأعرب ماتاريلا عن أمله في أن تسمح إسرائيل فورا لإيصال المساعدات الدولية إلى غزة، مضيفا أنه "من اللاإنسانية" أن يُحكم على شعب بأكمله، من الصغار إلى المسنين، بالجوع" مؤكدا حق الفلسطينيين في وطنهم ضمن حدود محددة ومعروفة، وأنه من غير المقبول حرمان الفلسطينيين في غزة من تطبيق القانون الإنساني

وقد أعلن الرئيس التشيلي، جابرييل بوريتش، عن عزمه تكثيف الضغوط على إسرائيل بسبب عدوانها على قطاع غزة، مؤكدًا في خطاب أمام الكونغرس أنه سيقدّم مشروع قانون لحظر استيراد المنتجات من الأراضي المحتلة، ويدعم جهود إسبانيا لفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، ويُعد بوريتش من أبرز المنتقدين لإسرائيل، وقد سحب مؤخرًا عسكريين من سفارة بلاده لدى تل أبيب واستدعى السفير للتشاور. ويأتي موقفه في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة منذ 7 أكتوبر 2023، والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من 54 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة ما يزيد عن 124 ألفًا، مع بقاء آلاف الضحايا تحت الأنقاض

وبدورها، وصفت **منظمة "أطباء بلا حدود" نظام توزيع المساعدات في قطاع غزة، والمدعوم من إسرائيل، بأنه "خطير" ويفتقر إلى المعايير الإنسانية والفعالية. وأشارت منسقة الطوارئ في المنظمة، كلير مانيرا، إلى أن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى أثناء انتظار المساعدات يُظهر مدى خطورة هذا النظام، مؤكدة أن ما حدث كان يمكن تفاديه، وشدّدت مانيرا على ضرورة أن تُقدَّم المساعدات عبر منظمات إنسانية متخصصة لضمان سلامة**

وفعالية التوزيع. وأفاد بيان المنظمة أن فرقها في مستشفى ناصر بخان يونس تعاملت مع إصابات خطيرة، وتبرعت بالدم بسبب قرب نفاد بنوك الدم. ونقل البيان عن المصابين أنهم تعرضوا لإطلاق نار من طائرات مُسيّرة ومروحيات وزوارق ودبابات، إضافة إلى جنود إسرائيليين

كما انطلقت أعمال الدورة الـ113 لمؤتمر العمل الدولي بمشاركة وفود من 187 دولة، إذ ناقشت لجنة الشؤون العامة مشروع قرار تاريخي يهدف إلى رفع مكانة فلسطين في منظمة العمل الدولية من "حركة تحرير وطني" إلى "دولة مراقبة غير عضو"، انسجامًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أيار 2024.

ويمنح القرار فلسطين امتيازات واسعة، منها الجلوس بين الدول، وتقديم مقترحات، والمشاركة الكاملة في أعمال المنظمة، مع تمثيل ثلاثي (حكومة – أصحاب عمل – عمال). واعتمدت اللجنة القرار بالإجماع، تمهيدًا لإقراره رسميًا في 5 حزيران، وقد لاقى القرار دعمًا واسعًا من الدول والمجموعات المشاركة، التي شددت على أهمية وقف العدوان على غزة ودعم حضور فلسطين الدولي. وانتقد السفير الفلسطيني إبراهيم خريشي موقف المجر المعارض، مؤكدًا أن القرار إجرائي ويعكس العدالة القانونية.

ومن ناحيته، طالب المستشار الألماني فريدريش ميرتس، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإدخال المزيد من المساعدات الطارئة للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، ستيفان كورنيليوس، إن ميرتس قال إنه من الضروري أن تسمح إسرائيل على الفور بدخول مساعدات إنسانية كافية إلى قطاع غزة، مشددا ميرتس مؤخرا لهجته تجاه الحكومة الإسرائيلية وشكك في استراتيجيتها العسكرية في ضوء الأوضاع الكارثية في قطاع غزة؛ بسبب الحصار المطبق الذي تفرضه إسرائيل على دخول المواد الغذائية والأدوية والوقود، وسط تأكيدات أممية بتفشي المجاعة في كامل القطاع.

وقد أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، على أن هجمات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في غزة تُعد انتهاكًا للقانون الدولي وقد ترقى إلى جرائم حرب، داعيًا إلى تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين، وأوضح أن الفلسطينيين يُجبرون على الاختيار بين الموت جوعًا أو تحت القصف أثناء بحثهم عن الغذاء، واتهم الاحتلال بعرقلة إيصال المساعدات بشكل متعمد، ما تسبب في مجاعة تهدد 2.4 مليون شخص، ومنذ 7 أكتوبر 2023، خلّفت الحرب أكثر من 179 ألف شهيد وجريح، وأدت إلى نزوح مئات الآلاف وسط أوضاع إنسانية كارثية

ومن جانبها، دعت منظمة العفو الدولية دول العالم إلى رفض خطة "المساعدات" التي تستخدمها إسرائيل سلاحا في قطاع غزة، مطالبة بتحرك دولي فعلي لإنهاء الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، وقالت المنظمة في بيان لها، إن المجتمع الدولي سمح باستمرار الكارثة والإبادة الجماعية في غزة لفترة طويلة، مشيرة إلى أن استخدام تجويع المدنيين يعد جريمة حرب يجب وضع حد لها فورا، ومشيرة إلى أن إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بضمان توفير الإمدادات الأساسية للسكان، كما أن إطلاق النار على فلسطينيين جياع قرب موقع مساعدات في رفح يعد حدثا مروعا يستدعي تحقيقا فوريا ومستقلا.

فيما استنكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، نسف قوات الاحتلال الإسرائيلي مركز نورة الكعبي لغسيل الكلى في شمال غزة واصفًا ما حدث بأنه يعرض حياة مرضى الفشل الكلوي للخطر المباشر، وأوضح أنه كان يخدم 40مريضًا أسبوعيًا وأن المنظمة نقلت 20 جهاز للكلى إلى مكان آمن قبل نسفه وجدد دعوته لوقف إطلاق النار وحماية المرافق الصحية والعاملين فيها كما توفي 41% من مرضى الكلى خلال الحرب نتيجة انعدام الرعاية، وخلفت الإبادة، أكثر من 179 ألف شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة قتلت كثيرين بينهم أطفال.

كما جرى عقد جلسة مشاورات سياسية بين فلسطين والمجر، في مقر وزارة الخارجية المجرية، هي الأولى منذ أكثر من ثماني سنوات. مثّل فلسطين مدير إدارة الشؤون الأوروبية عادل عطية والسفير فادي الحسيني، فيما مثّل المجر نائبة وزير الدولة هنريتا بالاجثي وعدد من المسؤولين، استعرض الجانب الفلسطيني الأوضاع المأساوية في غزة والضفة، والانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين والمقدسات، ودعا المجر لتحمّل مسؤولياتها تجاه جرائم الاحتلال، وأكد الجانب المجري دعمه لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، معبّراً عن أسفه لتدهور الأوضاع الإنسانية، وخاصة في غزة، وتناول الطرفان مستجدات القضية الفلسطينية، المواقف الدولية، وقضية القدس. كما

شدد الحسيني على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية لتعزيز التعاون في المجالات التجارية والثقافية والتعليمية

وقد أعربت المملكة المتحدة عن إدانتها الشديدة للقيود الإسرائيلية المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ووصفت النظام الجديد لإيصال المساعدات بأنه "غير إنساني"، وخلال جلسة مجلس الأمن، قالت السفيرة البريطانية باربرا وودوارد إن لندن صوتت لصالح مشروع القرار بشأن غزة لأن "الوضع غير المحتمل يجب أن ينتهي"، منتقدة التوسيع العسكري الإسرائيلي والقيود المشددة على المساعدات، واصفة إياها بـ"غير المبررة وغير المتناسبة"، وأكدت أن النظام الإسرائيلي أدى إلى مقتل فلسطينيين أثناء محاولتهم الوصول لمواقع توزيع المساعدات، داعية إلى تحقيق فوري ومستقل ومحاسبة المسؤولين

فيما اتهم رئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، خلال مؤتمر صحفي في باريس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حكومة الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب "إبادة جماعية متعمدة" في قطاع غزة، واصفًا ما يجري بأنه "قتل يومي للنساء والأطفال على مرأى من العالم"، وأكد أن ما يحدث " ليس حربًا بل إبادة تمارسها قوة عسكرية عالية التجهيز"، مشددًا على أن استمرار الصمت الدولي لم يعد مقبولًا.

من جانبه، قال ماكرون إن الأيام المقبلة ستكون حاسمة، مؤكدًا تكثيف الجهود بالتنسيق مع الولايات المتحدة للتوصل إلى وقف إطلاق نار. كما أعلن عن مؤتمر مشترك مع السعودية في نيويورك لبحث حل الدولتين.

وقد وصفت رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، عمليات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بأنها وصلت إلى "أبعاد لا يمكن قبولها"، داعية إلى وقفها فورًا وحماية المدنيين. وأكدت، في تصريح صحفي يوم 5/6، بأن رد فعل إسرائيل "يجب أن يتوقف فورًا"، مشيرة إلى أن إيطاليا من بين أكبر الدول الداعمة للمساعدات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين في غزة

فيما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أربع قاضيات في المحكمة الجنائية الدولية، على خلفية قضايا متعلقة بواشنطن وإسرائيل، أبرزها إصدار مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بسبب الحرب في غزة، وتشمل العقوبات حظر دخول القاضيات إلى الولايات المتحدة وتجميد أي أصول لهن هناك. ووصفت المحكمة هذه الخطوة بأنها "محاولة واضحة لتقويض استقلالها القضائي".

وخلال مقابلة تلفزيونية أعلن وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، أن بلاده عازمة على الاعتراف بدولة فلسطين، مؤكدًا أن هذا الاعتراف "لن يكون رمزياً"، بل خطوة تهدف إلى تعزيز مصداقية الدولة الفلسطينية، موضحا بأن فرنسا والسعودية ستعملان خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول فلسطين، المقرر في نيويورك بين 17 و20 حزيران، على إزالة العقبات أمام هذا الاعتراف

وقد أعلن رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوشتا أن المفوضية الأوروبية تعمل على إعداد تقرير قانوني لبحث اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، من المتوقع عرضه أمام مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بهدف تقييم مدى التزام إسرائيل ببنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد، وخاصة البند الثاني المتعلق بحقوق الإنسان، وقد يفتح الباب لفرض عقوبات جزئية دون الحاجة لإجماع كامل الدول الأعضاء. وطلب 17 من أصل 27 دولة أوروبية هذا التقييم، في حين عارضته 9 دول، مع إمكانية تقليص مستوى التعاون التجاري والسياسي مع إسرائيل عبر أغلبية خاصة.

ومن جانبه، اعتبر فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأونروا، منع الاحتلال الإسرائيلي دخول الصحفيين الدوليين إلى قطاع غزة منذ بدء العدوان "حظرًا على نقل الحقيقة" غير مسبوق في النزاعات الحديثة.وأشار في منشور على "إكس" إلى أن هذا المنع يساهم في زيادة التضليل الإعلامي وتعميق الانقسامات، مطالبًا برفع الحظر والسماح للصحفيين بالعمل بحرية لنقل الواقع، ودعم الصحفيين الفلسطينيين الذين يواصلون تغطية الأحداث رغم المخاطر الكبيرة التي يواجهونها ، وقد أكدت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن "نموذج توزيع المساعدات في قطاع غزة غير فعّال"، وقالت المتحدثة باسم الأونروا جولييت توما، إن "نموذج توزيع المساعدات بمثابة دعوة الناس إلى موتهم"، مشددة على أن "الطريقة الوحيدة لتوزيع المساعدات على نطاق واسع وبشكل آمن على سكان غزة، هي من خلال الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا"، واعتبرت توما، في

تصريحات نقلها موقع الوكالة على منصة "إكس" 7/6 السبت، أن عمل الوكالة خلال وقف إطلاق النار "كان ناجحا وملموسًا."

ونشرت "الأونروا" شهادة مؤلمة من أحد الناجين من مجازر تجويع المدنيين في قطاع غزة، أكد فيها تعرض الجياع لإطلاق نار كثيف من جيش الاحتلال أثناء محاولتهم الوصول إلى مركز توزيع مساعدات في رفح، ما اضطرهم للزحف على الأرض لساعات في مشهد مأساوي، وقالت الوكالة عبر منصة "إكس": " أُجبر أناس جائعون على الزحف وسط إطلاق نار كثيف فقط لمحاولة تأمين طعام لعائلاتهم، ليغادروا في النهاية بلا شيء"، وجددت الأونروا مطالبتها بضرورة إيصال المساعدات بأمان وعلى نطاق واسع، مؤكدة أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، لضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع سكان قطاع غزة

وبدورها حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة يوشك على الانهيار التام، في ظل استمرار الإبادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من عام ونصف، وقالت اللجنة في بيان إن المستشفيات المتبقية تتعرض لهجمات متزايدة، والطاقم الطبي يعمل في ظروف قاسية وسط تدفق غير مسبوق للمصابين، معظمهم من ضحايا إطلاق النار أثناء محاولتهم الوصول إلى نقاط توزيع المساعدات المدعومة أميركيًا وإسرائيليًا.

وارتفعت حصيلة الشهداء من هذه الحوادث إلى 125 شهيدًا و736 مصابًا و9 مفقودين منذ 27 أيار، بينما تواصل سلطات الاحتلال توزيع المساعدات في مناطق تُعرف بـ"المناطق العازلة"، وسط ظروف مذلة ووصف حقوقي دولي لها بأنها تشبه "الغيتوهات النازية".

أما مركز "عدالة" الحقوقي أفاد بأن إسرائيل تستخدم الحصار غير القانوني المفروض على غزة كمبرر لاحتجاز نشطاء دوليين كانوا على متن سفينة "مادلين" التضامنية، التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي في المياه الدولية وسحبها إلى ميناء أسدود، وأشار المركز إلى أن بين المحتجزين أطباء وصحفية ونائب برلمان من دول مختلفة، مؤكداً أن مهمتهم كانت احتجاجاً سلمياً على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في غزة، وطالب المركز المجتمع الدولي بالتدخل العاجل للإفراج عنهم ووقف الانتهاكات في القطاع

واتهمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة عبر استهدافها المتعمد للمدنيين الذين احتموا بالمدارس والأماكن الدينية في غزة، ضمن "حملة منظمة لمحو الحياة الفلسطينية"، بحسب المفوضة الأممية السابقة نافي بيلاي، وذكرت اللجنة، في تقرير سيُعرض أمام مجلس حقوق الإنسان، أن الجيش الإسرائيلي دمّر أكثر من 90% من المدارس والجامعات، وأكثر من نصف المواقع الدينية والثقافية في القطاع.

كما أعلن مدير عام منظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، أن مستشفى الأمل في خان يونس جنوب قطاع غزة أصبح خارج الخدمة نتيجة تصاعد الهجمات الإسرائيلية في محيطه، وأوضح بأن الوصول إلى المستشفى لم يعد ممكنًا، ما تسبب في وفيات كان من الممكن تفاديها، مؤكدًا أن المستشفى لم يعد قادرا على استقبال المرضى، رغم الحاجة الماسة للرعاية الطبي، مشيرا إلى أن مستشفى ناصر بات الوحيد في خان يونس الذي يحتوي على وحدة عناية مركزة.

وقد أكد رئيس أوزبكستان شوكت ميرزيويف أكد موقف بلاده الثابت في دعم حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وندد بمأساة غزة، داعياً لحل عادل وفق القانون الدولي.

وعلى صلة، أعربت الحكومة الإسبانية، عن إدانتها للهجوم الذي نفذته مسيرة للاحتلال على مكاتب منظمة "أطباء العالم – إسبانيا" في دير البلح، حيث كانت تُنسَّق من خلالها العديد من التدخلات الإنسانية الممولة بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية(AECID) ، وعدد من الإدارات التابعة للتعاون الإسباني، وقد أسفر الهجوم عن استشهاد 8 مواطنين، بينهم 3 أطفال، وقالت الحكومة الإسبانية في بيان لها، إن استهداف مبنى تم إبلاغ السلطات العسكرية الإسرائيلية مسبقًا بأنه تابع لمنظمة إنسانية، ويحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، يعدّ انتهاكًا محتملاً لهذا القانون، وهو أمر نرفضه تمامًا، وطالبت إسبانيا باستنناف فوري وكامل

للمساعدات الإنسانية إلى غزة، ودعت إسرائيل إلى تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من العمل بشكل مستقل ومحايد، من أجل إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، وصون كرامة المدنيين.

فيما وجهت رئيسة الاتحاد الأوروبي للصحفيين، مايا سيفر، رسالة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين وعدد من المفوضين، طالبت فيها باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الصحفيين الفلسطينيين، وضمان وصول الصحافة الدولية المستقل والفوري إلى قطاع غزة، وأكدت سيفر أن غياب التغطية الدولية يهدد الشفافية والمساءلة، في ظل التقارير المتزايدة عن احتمال ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، ودعت المفوضية الأوروبية إلى الضغط على إسرائيل لوقف الانتهاكات، وضمان دخول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ووقف بيع الأسلحة التي قد تُستخدم في جرائم حرب، وفرض عقوبات على المسؤولين المتورطين.

وعلى خلفية الحرب بين إسرائيل وإيران؛ عبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن بالغ القلق تجاه الأعمال العدائية التي اندلعت أخيرا، في الشرق الأوسط.وقالت في بيان، إن أي تصعيد إضافي في منطقة مثقلة أصلا بالنزاعات يهدد بإشعال أزمة إقليمية أوسع نطاقا بما يحمله ذلك من عواقب مدمرة على المجتمعات كافة، ومن شأنه أيضا أن يفاقم حالات الطوارئ الإنسانية القائمة ويؤدي إلى نزوح المزيد من الناس داخل بلدانهم وخارجها، مؤكدة أهمية احترام القانون الدولي، وأوضحت، أن المدنيين في الشرق الأوسط تحملوا وطأة أزمات متكررة على مدار عقود وهم في أمس الحاجة إلى فترة من الراحة لالتقاط الأنفاس بعيدا عن دوامة العنف المسلح. ودعت جميع الأطراف المعنية الى إيلاء الأولوية لخفض التصعيد والحفاظ على الحياة البشرية والكرامة الإنسانية والتمسك بالقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنيب المدنيين والأعيان المدنية ويلات النزاع.

فيما رحبت ماليزيا بالدعم الدولي الواسع لفلسطين، الذي تجلى في اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا لصالح فلسطين خلال دورتها الاستثنائية الطارئة في 12 حزيران، وأكدت في بيان لها على دعمها للقرار انسجامًا مع موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، معتبرة تصويت 149 دولة لصالح القرار تعبيرًا عن الإرادة الدولية المتزايدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ودعت ماليزيا إسرائيل إلى وقف فوري وغير مشروط للعدوان وضمان إيصال المساعدات، مؤكدة تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية

وعلى صعيد آخر، أكد الوزير التونسي دعم بلاده الكامل للشعب الفلسطيني، وهنأ فلسطين على انضمامها إلى منظمة الصحة العالمية، معربًا عن استعداد تونس لتقديم الدعم الصحي اللازم، واتفق الوزيران على أهمية تفعيل البرامج الصحية المشتركة وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارتين

وحذّر المتحدث باسم اليونيسف، جيمس إلدر، من كارثية الوضع الإنساني في قطاع غزة، مؤكداً أن العائلات تكافح لتأمين وجبة واحدة يوميًا لأطفالها، بينما تدخل إلى القطاع كميات من القنابل تفوق الغذاء، وأوضح إلدر، من خان يونس، أن سوء التغذية الحاد بين الأطفال يهدد حياتهم، وأن المستشفيات غير آمنة وتفتقر لأبسط المستلزمات. ولفت إلى أن الأهالي يعيشون في خيام منذ شهور ويُجبرون على النزوح مراراً، وسط غياب تام لاحتفالات العيد، وانتقد النظام الجديد لتوزيع المساعدات الذي تفرضه إسرائيل وأميركا عبر مؤسسة مدعومة منهما، قائلاً إنه "عسكري الطابع" ويتسبب بمقتل أطفال أثناء انتظارهم الطعام، مطالباً بعودة الإشراف الأممي الفعّال على الإغاثة

وأعلنت الأمم المتحدة أنها ستقلص بشكل كبير برنامجها للمساعدات الإنسانية في العالم هذا العام بسبب "أسوأ الاقتطاعات المالية التي أصابت القطاع الإنساني على الإطلاق"، وأوضح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، عبر موقعه الرسمي، أن الخطة الجديدة لعام 2025 البالغة كلفتها 29 مليار دولار، عوضا عن 44 مليارا كانت ملحوظة لدى إطلاقها في كانون الأول، تعطي "الأولوية بشكل فائق" لدعم 114 مليون شخص.

وقد قالت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، إن إسرائيل تمنع دخول الوقود إلى قطاع غزة منذ أكثر من 100 يوم، الأمر الذي يهدد بتوقف كلي للعمليات الإنسانية في القطاع المحاصر، وأفادت الوكالة بمنشور على منصة "إكس"، بأن قطاعات "الصحة والمياه والغذاء والاتصالات في خطر" جراء حصار الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين بقطاع غزة، وشددت الأونروا على أن العمليات الإنسانية لا يمكن

أن تُجرى دون وقود، وتابعت: بدون الوقود، ستُزهق الأرواح، وأكدت الوكالة الأممية على وجوب رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع

فيما دعت منظمة الصحة العالمية، إلى السماح بإدخال الوقود إلى قطاع غزة لإبقاء مستشفياته المتبقية قيد التشغيل، محذرة من أن النظام الصحي في القطاع المحاصر وصل إلى "حافة الانهيار"، وقال ممثل المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ريك بيبركورن: "لم يدخل الوقود إلى غزة منذ أكثر من 100 يوم، وجرى رفض محاولات جلب مخزونات من مناطق الإخلاء"، مشيرا إلى أن هذا الأمر يدفع النظام الصحي إلى حافة الانهيار عندما يضاف إلى النقص الحاد في الإمدادات، وأضاف بيبركورن أن 17 مستشفى فقط من أصل 36 في غزة تعمل حاليا بالحد الأدنى أو بشكل جزئي، ويبلغ إجمالي عدد الأسرة فيها حوالي 1500 سرير، أي أقل بحوالي 45 في المئة مما كانت عليه قبل بدء الحرب، ونوه إلى أن جميع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في شمال غزة، أصبحت خارج الخدمة.

وتعليقا على المجزرة الإسرائيلية الجديدة بحق المجوّعين في القطاع، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، "فقدان الأرواح ووقوع إصابات بين المدنيين في غزة، الذين يتعرضون مرة أخرى، لإطلاق النار أثناء سعيهم للحصول على الطعام"، وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن استهداف منتظري الطعام في ظل الحصار الأمر "غير مقبول"، وأوضح حق أن غوتيريش "يواصل الدعوة إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل وإرساء المساءلة" بشأن تقارير عن استهداف مدنيين في غزة بمراكز توزيع المساعدات، وأكد المسؤول الأممي أن الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين في غزة "هائلة ولا تزال غير ملباة"، وشدد على ضرورة العودة إلى إدخال المساعدات الإنسانية "فورا وعلى نطاق واسع ودون عوائق" إلى قطاع غزة، وأكد على "ضرورة السماح للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية بالعمل بأمان وتحت ظروف الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية

فيما كررت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تأكيدها على أن قطاع الصحة في غزة يمر بوضع حرج، لاستمرار حرب الإبادة الإسرائيلية، وأوضحت في بيان لها على أن 45 %من المستلزمات الأساسية نفدت، وقد ينفد نحو ربعها خلال 6 أسابيع. ولفت البيان إلى أن مخزون الأدوية الحيوية ومشتقات الدم على وشك النفاد، فيما أن الاحتياجات ملحّة.

وقد أغلق جيش الاحتلال منذ الثاني من آذار الماضي، معابر القطاع أمام دخول المساعدات الغذائية والإغاثية والطبية والبضائع، ما تسبب في تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية.

ووصفت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس، ممارسات إسرائيل في قطاع غزة بأنها "إبادة جماعية"، وقالت كالاس في جلسة للبرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورغ الفرنسية، 18/6الأربعاء، إن هدف إسرائيل هو الاستيلاء على قطاع غزة بالكامل، مشددة على ضرورة زيادة الضغط على تل أبيب.

وحملت الجلسة عنوان "وقف الإبادة الجماعية في غزة: حان وقت العقوبات الأوروبية"، وجاءت بمبادرة من مجموعة اليسار الأوروبي (The Left) التي تضم 46 نائبا، وأشارت كالاس إلى أن ممارسات إسرائيل "تجاوزت مجرد الدفاع عن النفس"، مؤكدة أن حصار الغذاء والدواء المفروض على الفلسطينيين في غزة "لم يصن إسرائيل"، بل قوّض "عقودا من المبادئ الإنسانية"، ولفتت إلى أن 90% من سكان غزة نزحوا، بينما يعتمد الباقون كليا على المساعدات الإنسانية، مشيرة إلى أن "الوضع الإنساني آخذ في التدهور".

فيما طالبت تسع دول أوروبية، بينها بلجيكا والسويد وإسبانيا، المفوضية الأوروبية بمراجعة مدى توافق التجارة المرتبطة بأنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة مع القانون الدولي.

وأكد وزير الخارجية البلجيكي، ماكسيم بريفو، أن هذا الطلب يستند إلى رأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية، يدعو لتجنّب أي تجارة تدعم استمرار الوضع غير القانوني. وشدد بريفو على أن احترام القانون الدولي مسؤولية جماعية، وأن الوضوح القانوني يجب أن يوجّه القرارات السياسية.

وكانت المحكمة قد أكدت في تموز 2024، على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإيقاف جميع الأنشطة الاستيطانية، داعية الدول إلى عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال أو دعمه بأي شكل

فيما أبقت الأمم المتحدة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على "القائمة السوداء" للأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في مناطق النزاع لعام 2024، وفق تقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش حول "الأطفال والنزاعات المسلحة".

ووثق التقرير ارتكاب قوات الاحتلال والمستوطنين 8554 انتهاكًا خطيرًا ضد 2944 طفلًا فلسطينيًا في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، شملت القتل والتشويه والاعتقال واستخدام الأطفال دروعًا بشرية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية أكثر من 5 آلاف مرة.

ومن جهتها، الأونروا التزامها بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، رغم الظروف القاسية، خاصة في غزة والضفة، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للاجئين. وأكدت أن النزوح القسري للفلسطينيين مستمر منذ نكبة 1948، مشيرة إلى تهجير نحو 1.9 مليون شخص منذ بدء العدوان على غزة.

أشارت الدائرة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، استنادًا لتقارير من مؤسسات دولية مستقلة، إلى وجود مؤشرات على أن إسرائيل قد تكون انتهكت التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب المادة 2 من اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين، ويأتي هذا التقييم في ظل تصاعد القلق الأوروبي بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، وما نتج عنه من أزمة إنسانية حادة، شملت قيودًا على دخول الغذاء والدواء، واعتداءات على المرافق الطبية، إضافة إلى انتهاكات في الضفة الغربية واعتداءات المستوطنين، وبحسب الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2000، تقوم الشراكة بين الطرفين على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وهو ما يضع التزامات إسرائيل قيد المراجعة من قبل الاتحاد الأوروبي

فيما انطلقت أعمال الدورة الـ51 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في مدينة إسطنبول، حيث تصدّرت تطورات الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة جدول أعمال الاجتماع، وفي كلمته الافتتاحية، شبّه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في غزة بأنها "أسوأ من معسكرات الاعتقال النازية"، مؤكداً أن نحو مليوني إنسان يكافحون للبقاء على قيد الحياة وسط حصار وتجويع مستمر منذ قرابة عامين، في ظل عدوان دموي خلّف أكثر من 55 ألف شهيد، غالبيتهم من الأطفال والنساء.

من جانبه، دعا المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، إلى تحرك إسلامي موحد لوقف العدوان الإسرائيلي فوراً، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع، محذراً من أن الشعب الفلسطيني يواجه "أزمة وجودية" بسبب الجرائم المتواصلة من قتل وتهجير وتجويع وتدمير للبنية التحتية.

أما المفوض العام لوكالة "الأونروا"، فيليب لازاريني، فقد حذّر من أن مليوني فلسطيني في غزة يتعرضون للتجويع المتعمد، متهماً إسرائيل باستخدام الطعام كسلاح، واصفاً آلية توزيع المساعدات الجديدة المدعومة إسرائيلياً وأميركياً بأنها "فخ للموت"، بعد سقوط ضحايا أثناء محاولتهم الوصول إلى المساعدات. وأكد لازاريني أن ما يجري يمثل محاولة ممنهجة لتقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقطع صلتهم بأرضهم، وأكدت وكالة "الأونروا" بأن محنة لاجئي فلسطين تظل "أطول أزمة لجوء لم تُحل بعد"، داعية المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل ودائم لهم، وذلك في تغريدة بمناسبة اليوم العالمي للاجئين. وأشارت الوكالة إلى أن النزوح القسري منذ نكبة عام 1948 لا يزال مستمرًا، حيث نزح أكثر من 700 ألف فلسطيني حينها، ولا يزال الملايين يعانون حتى اليوم. وذكرت أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حتى أغسطس 2023 بلغ نحو 5.9 ملايين، بينهم 2.5 مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشددت الأونروا على أن النزوح والحروب أثرت على أجيال من العائلات الفلسطينية، مؤكدة أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المعاناة المستمرة.

ودعا المندوب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور في افتتاح الدورة الـ51 لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي إلى توحيد الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف العدوان على غزة. وشدد على ضرورة وقف إطلاق النار فوراً وإنهاء الحصار، وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما دعا لعقد

المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين، مثمناً دعم السعودية وفرنسا وتركيا، مؤكداً أن موقف المنظمة سيظل ثابتاً في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي.

وعلى صلة، أعلنت المفوضية الأوروبية تقديم 202 مليون يورو لدعم السلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا ضمن برنامج شامل للتعافي والصمود في فلسطين. منها 150 مليون يورو لدعم خدمات الحكومة الفلسطينية الأساسية مثل دفع رواتب المعلمين وموظفي الخدمة المدنية، و52 مليون يورو لدعم الأونروا في تقديم التعليم والرعاية الصحية ومساعدات الإغاثة للاجئين في غزة والضفة والدول المضيفة.

وأكد الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم الشعب الفلسطيني رغم الوضع الإنساني المتدهور، مع التركيز على تحقيق سلام عادل ودائم عبر حل الدولتين. وأوضح مسؤول الإعلام في الاتحاد الأوروبي بالقدس أن دعم السلطة يُصرف على دفعات لتغطية جزء من الرواتب بسبب احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، فيما تُمنح أموال الأونروا دفعة واحدة لتسهيل عملها في مواجهة التحديات والتضييقات الإسرائيلية

وقد أدانت فرنسا، القصف الإسرائيلي الذي استهدف مدنيين مجتمعين في مركز لتوزيع المساعدات في قطاع غزة، وأسفر عنه عشرات القتلى والجرحى، وكررت فرنسا، دعمها الكامل لوكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، الذين أثبتوا نزاهتهم وقدرتهم على إيصال المساعدات مع مراعاة المبادئ الإنسانية بصورة كاملة. قائلة: "يجب ألا تُستخدم المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية أو عسكرية". ودعت فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة فورًا وبكميات هائلة وبلا عوائق، وأضافت: تتمثل الضرورة اليوم في التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري ودائم وإطلاق سراح جميع الرهائن بلا شروط. وستواصل فرنسا العمل في هذا الصدد. ويجب كذلك بلورة حل بديل عن الحرب من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بغية تلبية تطلعات الفلسطينيين المشروعة المتمثلة في الحصول على دولة فلسطينية وإتاحة عيش الفلسطينيين والإسرائيليين بسلام وأمن. ولا بد من مواصلة الزخم الذي استهللناه تمهيدًا للمؤتمر الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين، ونحن ندأب على ذلك.

وبدوره، أكد المستشار الألماني فريدريش ميرتس أن "الوقت حان لتحقيق وقف إطلاق نار في قطاع غزة" الذي يشهد حرب إبادة إسرائيلية منذ تشرين الأول 2023، ودعا في كلمة بالبرلمان الألماني، إلى "التعامل بشكل إنساني مع الفلسطينيين في غزة، وعلى رأسهم النساء والأطفال والمسنون"، وقال ميرتس: "الآن، اليوم، حان الوقت لتحقيق وقف إطلاق نار في غزة".

وفي تصريحات صحفية، قال مفوّض عام وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" فيليب لازاريني، إن الوضع بقطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية ترتكبها إسرائيل "مروّع للغاية"، وأوضح لازاريني أن الاهتمام الدولي بغزة تراجع بشكل كبير منذ أن بدأت إسرائيل هجماتها على إيران في 13 حزيران الجاري، وأضاف أن الهجمات الإسرائيلية تُشن يومياً بقطاع غزة، وأن المواطنين ما زالوا ينزحون بشكل مستمر ويشعرون بأنهم محاصرون تماماً بسبب نظام المساعدات الذي فرضته تل أبيب، مشيرا إلى أن الأونروا أظهرت في فترات الهدنة السابقة قدرتها على مكافحة الجوع، وأن المساعدات الإنسانية تنتظر خارج حدود قطاع غزة وهي جاهزة للدخول.

كما وحذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، من حالة العطش الشديد التي تهدد فلسطينيي قطاع غزة بـ"الموت"، وسط انهيار أنظمة التزويد بالمياه بسبب القصف الإسرائيلي للبنى التحتية ومنعه دخول الوقود منذ آذار الماضي، وقالت الوكالة الأممية إن العائلات الفلسطينية في جميع أنحاء غزة "باتت مهددة بالموت عطشا وسط انهيار أنظمة تزويد المياه"، وتابعت: "فقط 40% من مرافق إنتاج مياه الشرب لا تزال تعمل، غزة على حافة جفاف من صنع الإنسان"، وأوضحت "الأونروا" أن قدرتها على توفير المياه تراجعت إلى نصف الكميات التي كانت توفرها خلال فترة الهدنة، وذلك بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل، وأوامر النزوح القسري، وحظر سلطات الاحتلال إدخال الوقود إلى القطاع لأكثر من 100 يوم.

وقال مدير شؤون وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" في الضفة الغربية رولاند فريدريك، إن الضفة الغربية لم تحظ بأي هدنة، حيث تشهد مخيمات اللاجئين في شمال الضفة تدميرا مستمرا، مع هدم عشرات المباني خلال الأيام الماضية. وأوضح في تصريح صحفي، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل هدم المنازل والمباني في

مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، ما حَرم العديد من العائلات من الحد الأدنى من الكرامة، ولم تتمكن حتى من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ممتلكاتها قبل وصول الجرافات الإسرائيلية.

وأشار إلى أن مدارس الأونروا تستعد لاستقبال الطلبة مع بداية العام الدراسي المقبل، وأن مراكزها الصحية جاهزة لاستقبال المرضى، مشددا على وجوب دعم اللاجئين الفلسطينيين لتمكينهم من التعافي من تبعات التهجير والدمار وإعادة بناء حياتهم.

أفادت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بأن الاستجابة الصحية في قطاع غزة تواجه تحديات تشغيلية جسيمة، بما في ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالمرافق الصحية"، وأشارت إلى استمرار عمليات الهدم الجماعي في ظل العملية الإسرائيلية التي بدأت في 21 كانون الثاني الماضي، والتي دخلت شهرها السادس في شمال الضفة الغربية.

وبهذا الصدد، أعلنت منظمة الصحة العالمية، أن نحو 112 طفلا فلسطينيا يدخلون المستشفيات بقطاع غزة يوميا لتلقي العلاج، من سوء التغذية منذ بداية العام الجاري، جراء الحصار الإسرائيلي الخانق، وأوضح المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس، في تصريح صحفي، أن الوضع في غزة التي تتعرض لهجمات إسرائيلية مكثفة وحصار خانق "تجاوز مرحلة الكارثة"، وأضاف أن 17 مستشفى تعمل جزئيا من أصل 36 في القطاع، مشيرا إلى عدم وجود مستشفى في شمال غزة، أو في رفح جنوبا، ولفت إلى أن 500 شخص "قتلوا" أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء في نقاط توزيع المساعدات الإنسانية التي تتبع الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا تشمل الأمم المتحدة.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

أوعز رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، بتوسيع العملية البرية في قطاع غزة لتشمل مناطق إضافية شمالًا وجنوبًا، بعد تقييم ميداني شارك فيه كبار قادة الجيش. وصرّح زامير بأن الهدف هو استعادة الرهائن وهزيمة حماس، مؤكدًا أن الجيش سيستخدم جميع الوسائل الجوية والبرية والبحرية لتحقيق أهدافه.

فيما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عن إحراز "تقدم كبير" في المفاوضات الجارية بشأن صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة، لكنه شدد على أنه "من المبكر إعطاء الأمل" قبل التوصل إلى نتائج ملموسة، جاء ذلك في كلمة مصوّرة عقب محادثة هاتفية مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وفي ظل دعوة "الكابينيت" السياسي والأمني الإسرائيلي إلى جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة مستجدات المفاوضات.

وذكرت تقارير إسرائيلية أن المقترح الأميركي يتضمن وقف إطلاق نار لمدة 60 يومًا مقابل الإفراج عن 10 أسرى إسرائيليين، وتواصل حماس بلورة رد على المبادرة وسط ضغوط قطرية وأميركية، بمشاركة المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف، والوسيط الفلسطيني الأميركي بشارة بحبح، ووصفت مصادر مطلعة الرد المرتقب من حماس بأنه "مقترح جديد"، قد يفتح نافذة انفراج في المسار التفاوضي، وفق الإعلام الإسرائيلي، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الهجمات على إيران ستتواصل ما دامت الحاجة قائمة، بهدف تقليص تهديدها النووي والصاروخي، مشيرًا إلى أن العملية أسفرت عن تدمير منشأة نطنز وعدد من المنشآت الصاروخية، واستهدفت قادة وعلماء إيرانيين بارزين، وأوضح أن العملية، التي كانت مقررة في أبريل وتأجلت لأسباب أمنية، نُفّذت بالتنسيق مع الجيش والأجهزة الأمنية، مؤكداً أن إيران تسعى حاليًا لإنتاج 300 صاروخ باليستي شهرياً، وأضاف أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة مسبقًا بالضربة، آملاً ألا تعارض واشنطن، لكنه أكد أن بلاده كانت مضطرة للتحرك لتجنب "الزوال"، قائلاً: "إذا لم نهاجم، فمصيرنا هو الفناء بنسبة 100% ".

فيما أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تصميم إسرائيل على القضاء الكامل على التهديد النووي والصاروخي الإيراني، مشيراً إلى تقدم في مفاوضات غزة حول تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار، معتبراً أن هناك "اختراقاً" لكنه لم يتخلَ عن أي محتجز. عائلات الرهائن طالبت بإرسال وفد تفاوضي إلى الدوحة فوراً لإنهاء المعاناة، وأشار نتنياهو إلى وجود معلومات عن مخطط إيراني لاغتيال ترامب، وامتدح الدعم الأميركي في إسقاط الصواريخ الإيرانية، موضحاً أن العملية الإسرائيلية أرجعت البرنامج النووي الإيراني إلى الوراء وقد تؤدي لتغيير النظام في إيران، مؤكداً أن الهجوم سينتهي فقط عند القضاء على قدرة إيران النووية.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن إسرائيل تواصل تدمير أهداف مرتبطة بالمشروع النووي الإيراني بدعم أميركي، مؤكداً أن العمليات تشمل مواقع في غرب وشمال إيران. وأضاف أن سلاح الجو ألحق أضراراً كبيرة بمنشأة نطنز، ودمّر مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة، نتنياهو لوّح باغتيال قادة وعلماء إيرانيين، وقال إن إيران طلبت عبر وسطاء إنهاء الحرب، مشدداً على أن العمليات ستستمر حتى تحقيق ثلاث أهداف: تدمير البرنامج النووي، تفكيك محور الإرهاب، وتحييد القدرات الصاروخية الإيرانية.

ولاحقا صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في زيارة إلى القاعدة الجوية "تل نوف"، بأن إسرائيل تقترب من تحقيق هدفين في حربها ضد إيران: تدمير التهديد النووي والقضاء على التهديد الصاروخي. وأكد أن "إسرائيل تسيطر على سماء طهران" وتستهدف النظام الإيراني وأدواته، زاعماً أن جيشه يحذر المدنيين قبل الهجمات، خلافاً لما وصفه بـ"النظام المجرم"، ولاحقا أشار نتنياهو إلى أن الحرب التي تشنّها إسرائيل على إيران، "كادت أن تُلغى"، مشيرا إلى أن تل أبيب لم تنتظر "ضوءا أخضر" أميركيًّا لبدء الحرب، عادّا أن إسرائيل "تغيّر وجه العالم، لا الشرق الأوسط فحسب

وذكر نتنياهو بأن التقارير التي أشارت إلى نقل مسؤولية العملية في إيران من جهاز الموساد إلى الجيش الإسرائيلي، "هراء"، وقال إن الموساد والجيش، يقومان بدورهما، "بعمل رائع، وتنسيق استثنائيّ"، وحينما سُئل نتنياهو عمّا إذا كانت إيران تمتلك أسلحة "غير تقليدية"، قال: "نحن نتعامل مع كامل منظومات أسلحتهم، وهناك أمور لا تزال بحاجة إلى معالجتها، ونحن نعمل على معالجتها، بشكل منهجيّ."

وذكر نتنياهو بشأن الحرب في غزة، أن "الشيء الوحيد الذي يُؤخّر انتهاء الحرب في غزة، هو الرهائن"، لافتا إلى أن "الحرب مع إيران ستُعجّل عودة الرهائن، لأن حماس تعتمد على إيران

وعلى صعيد آخر، أفادت تقارير إسرائيلية بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد أبدى اهتمامه بصفقة تطبيع شاملة مع عدة دول بينها السعودية ولبنان وإندونيسيا وماليزيا، خلال زيارته لواشنطن التي ستتناول التطبيع مع سورية وإنهاء الحرب على غزة.وفي الجانب الإسرائيلي، هناك إدراك بأن مفتاح توسيع اتفاقيات التطبيع لن يتحقق إلا من خلال الالتزام أمام الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بإنهاء الحرب على غزة، إذ أن هناك إمكانية لتوسيع محدود في "اتفاقيات أبراهام" والتوصل إلى اتفاق مع سورية فقط، لكن نتنياهو مهتم بصفقة شاملة، وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن المحادثات بشأن وقف إطلاق النار في غزة متواصلة، لكن من دون تحقيق أي تقدم.

كما أشار نتنياهو، إلى أنه لم يمنح طهران الوقت اللازم لنقل اليورانيوم المخصّب من منشأة فوردو النووية.

وخلال زيارة أجراها نتنياهو لمقرّ الشاباك، "حيث التقى بالقائم بأعمال رئيس الشاباك، ونائبه، وكبار مسؤوليه، وموظفي الجهاز"، اطّلع على لمحة استخباراتية، وأنشطة الشاباك في مختلف المجالات. وفي غضون ذلك، عُرضت العمليات الخاصة التي نفذها الشاباك في قطاع غزة، بما في ذلك عمليات استعادة الرهائن أحياءً وأمواتًا"، بحسب ما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيليّ، ومن بين الخيارات التي طرحتها تلك المصادر، كان "تعميق الاجتياح البريّ (بغزة)، وزيادة الضغط العسكريّ على حماس"، علما بأنّ 20 جنديا، قد قُتلوا بقطاع غزة، منذ بداية شهر حزيران، آخرهم عنصر، أُعلن عن مقتله بانفجار قنبلة في جباليا، شماليّ القطاع.

ح- الموقف الأمريكي: -

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إن مفاوضات جارية لوقف إطلاق النار في غزة تشمل إسرائيل وحماس وإيران، مشددًا على أن "أولوية بلاده هي استعادة الرهائن المحتجزين في القطاع"، دون توضيح طبيعة مشاركة طهران، تصريحات ترامب أثارت جدلاً، حيث نفت مصادر إسرائيلية وجود أي دور مباشر لإيران في المفاوضات، مؤكدة أنها ليست طرفًا في المسار التفاوضي، وتقود واشنطن عبر الوسيط ستيف ويتكوف جهودًا للتوصل إلى اتفاق، فيما ينتظر المبعوث الأميركي بشارة بحبح ردًا رسميًا من حماس على المقترح الأميركي، الذي ينص على وقف لإطلاق النار لمدة 60 يومًا، يتضمن تبادل أسرى وجثامين بين الطرفين.

فيما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال مكالمة هاتفية إنه يفضل الاستمرار في المفاوضات مع إيران بشأن ملفها النووي بدلاً من اللجوء إلى عمل عسكري، رغم تشديد نتنياهو على أن المفاوضات "تلاعب ومماطلة" وتطالب بتهديد عسكري، وأوضح ترامب أنه رغم عناد إيران، فإن واشنطن ستستنفد كل الخيارات الدبلوماسية قبل اتخاذ خطوات أخرى، معرباً عن إحباطه من سلوك طهران لكنه ينتظر ردها على المقترح الأميركي.

وفي الوقت ذاته، تستعد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لاحتمالية هجوم على المنشآت النووية الإيرانية إذا فشلت المفاوضات، لكن تل أبيب لن تقبل استمرار تخصيب اليورانيوم في إيران لفترة طويلة.

وعلى صعيد الحرب بين إسرائيل وإيران دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى إخلاء طهران فورًا، مؤكدًا أن إيران "لا يمكن أن تمتلك سلاحًا نوويًا"، واصفًا رفضها توقيع الاتفاق النووي بأنه "أمر مؤسف أزهق أرواحًا عبثًا". وأعاد البيت الأبيض نشر تصريحه للتأكيد عليه.

وبشأن ملف محاكمة نتنياهو، كتب ترامب "إنه لأمر فظيع ما يفعلونه في إسرائيل ببيبي نتنياهو. إنه بطل حرب، ورئيس وزراء قام بعمل رائع بالتعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق نجاح كبير في التخلص من التهديد النووي الخطير في إيران. والأهم من ذلك، أنه الآن بصدد التفاوض على صفقة مع حماس، والتي ستتضمن استعادة الرهائن. كيف يمكن إجبار رئيس وزراء إسرائيل على الجلوس في قاعة المحكمة طوال اليوم، من أجل لا شيء - سيجار، دمية باغز باني، إلخ"، وأضاف "إنها ملاحقة سياسية، تشبه إلى حد كبير مطاردة الساحرات التي أجبرت على تحملها. ستتداخل هذه المهزلة "للعدالة" مع مفاوضات مع كل من إيران وحماس. بعبارة أخرى، إنه جنون ما يفعله المدعون العامون الخارجون عن السيطرة مع بيبي نتنياهو"، وتابع أنه "تنفق الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات سنويًا، أكثر بكثير مما تنفقه أي دولة أخرى، لحماية ودعم إسرائيل. لن نسمح بهذا. لقد حققنا للتو نصرا عظيما بقيادة رئيس الوزراء بيبي نتنياهو، وهذا يُشوّه نصرنا بشكل كبير. دعوا بيبي يذهب، لديه مهمة كبيرة ليقوم بها"، وأضاف ترامب لاحقا أنه " أبرموا صفقة في غزة. استرجعوا الرهائن."

في المقابل، رفضت محكمة إسرائيلية طلب نتنياهو تأجيل الإدلاء بشهادته في المحاكمة المستمرة منذ سنوات، معتبرة أن طلبه "لا يقدم أي أساس أو تبرير مفصل لإلغاء الجلسات."

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

- الحرب على قطاع غزة: -

إثر توسيع إسرائيل عملياتها البرية في القطاع؛ ارتفعت حصيلة الشهداء منذ السابع من تشرين الأول 2023، وحتى نهاية حزيران إلى 57,012 شهيدا،

وعقب استمرار الحرب لمدة 633 يوما أصيب 134,592 آخرين، من بينهم 22,551 أصيبوا منذ عودة الحرب في آذار الماضي.

ومنذ مطلع العام 2025، قتل ما لا يقل عن 107 من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للضحايا من طواقم العمل الإنساني إلى 479 عاملا، منذ اندلاع الحرب تشرين الاول 2023. ويتضمن هذا الرقم 326 من موظفي الأمم المتحدة، و102 من العاملين لدى منظمات إنسانية أخرى.

وقد أصدر جيش الاحتلال ثلاثة أوامر تقضي بنزوح السكان من مناطق في محافظات خانيونس ودير البلح وشمال غزة وغزة، وبات السكان محاصرين في مساحات آخذة في التقلص داخل القطاع، مع استمرار العمليات العسكرية وتوسع رقعة الأوامر الإسرائيلية بالإخلاء. وأشارت التقارير إلى 85% من مساحة القطاع مصنفة كمناطق عسكرية أو خاضعة لأوامر نزوح، فيما أصدر جيش الاحتلال 50 أمرا بالنزوح منذ استئناف الحرب في 18 آذار الماضي، غطّت 78% من مساحة القطاع وأدت إلى نزوح 714 ألف مدني.

وارتفع عدد الضحايا في صفوف المدنيين الذين يحاولون الوصول إلى الإمدادات الغذائي إلى 640 مدنيا، وأكثر من 4,488 مصابا، منذ 27 من أيار 2025.

جرى تسجيل ما لا يقل عن 61 هجوما على المدارس منذ 18 آذار 2025، في ظل استمرار العمليات العسكرية والاستهداف الممنهج للمنشآت التعليمية، ما أدى إلى تعليق 329 مرفقا مؤقتا للتعليم، فيما لا يزال 298 مرفقا فقط تعمل حتى نهاية هذا الشهر.

وبالإشارة إلى ما كانت عليه الأمور خلال وقف إطلاق النار في شباط الماضي، حيث كانت 570 مرفقا مؤقتا للتعليم تعمل وتقدم خدماتها لنحو 249 ألف طالب وطالبة.

- **انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات الضفة: -**

أ- الشهداء والجرحى: -

تسببت ممارسات الاحتلال ونشاطاته العدوانية باستشهاد بـ (15) حالة استشهاد خلال شهر حزيران 2025، بمحافظات الضفة المختلفة كان من ضمنها: 3 من الأطفال، 1 سيدة مسنه، 2 من الأسرى في سجون الاحتلال نتيجة للإهمام الطبي، 1 من بين العسكريين.

وتصدرت محافظات رام الله، جنين ونابلس تسجيل أعلى النسب من الشهداء.

ب- الأسرى والمعتقلون: -

خلال شهر حزيران من العام الجاري اعتقلت قوات الاحتلال 1,215 فلسطينيا في الضفة الغربية والقدس، بينهم 27 طفلا، و18 سيدة بينهنّ طالبة جامعية وصحفي، وتركزت عمليات الاعتقال في مدينة الخليل بواقع 268 حالة اعتقال، تلتها نابلس بـ 195 معتقلا، ثم رام الله بـ 138 معتقلا، وجنين بـ 137 معتقلا، وبيت لحم بـ 131 معتقلا، وتوزعت بقية الاعتقالات بين القدس، قلقيلية، وطوباس، وسلفيت، وطولكرم وأريحا.

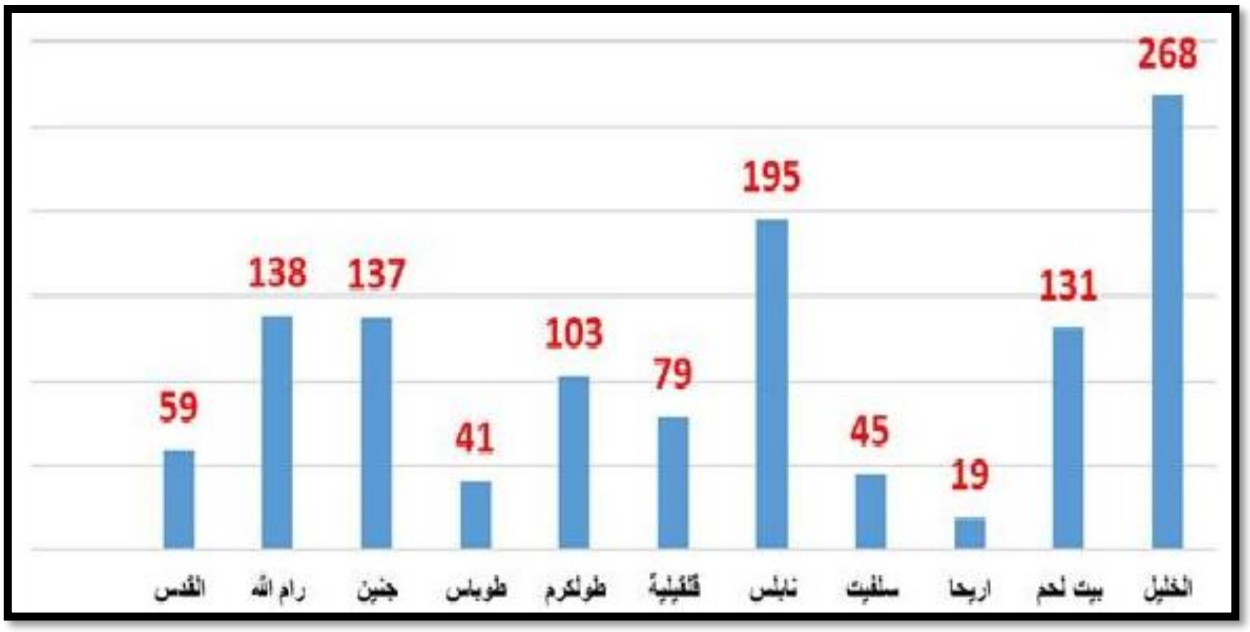

ووفقا للبيانات التي قدمتها مصلحة السجون الإسرائيلي فقد بلغ عدد لأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 10,397 معتقلا فلسطينيا، من بينهم 3,562 معتقلا إداريا دون محاكمة.

ت- اقتحامات لتجمعات سكانية: -

رصدت معطيات "دائرة شؤون المفاوضات" التابعة للسلطة الفلسطينية، 1,217عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية متفرقة في محافظات الضفة الغربية والقدس، تركزت الاقتحامات في رام الله بواقع 196 اقتحاما، ثم نابلس بـ 168 اقتحاما، فيما توزعت بقية الاقتحامات على محافظات القدس، وجنين، وطوباس، وطولكرم وقلقيلية، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم والخليل.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

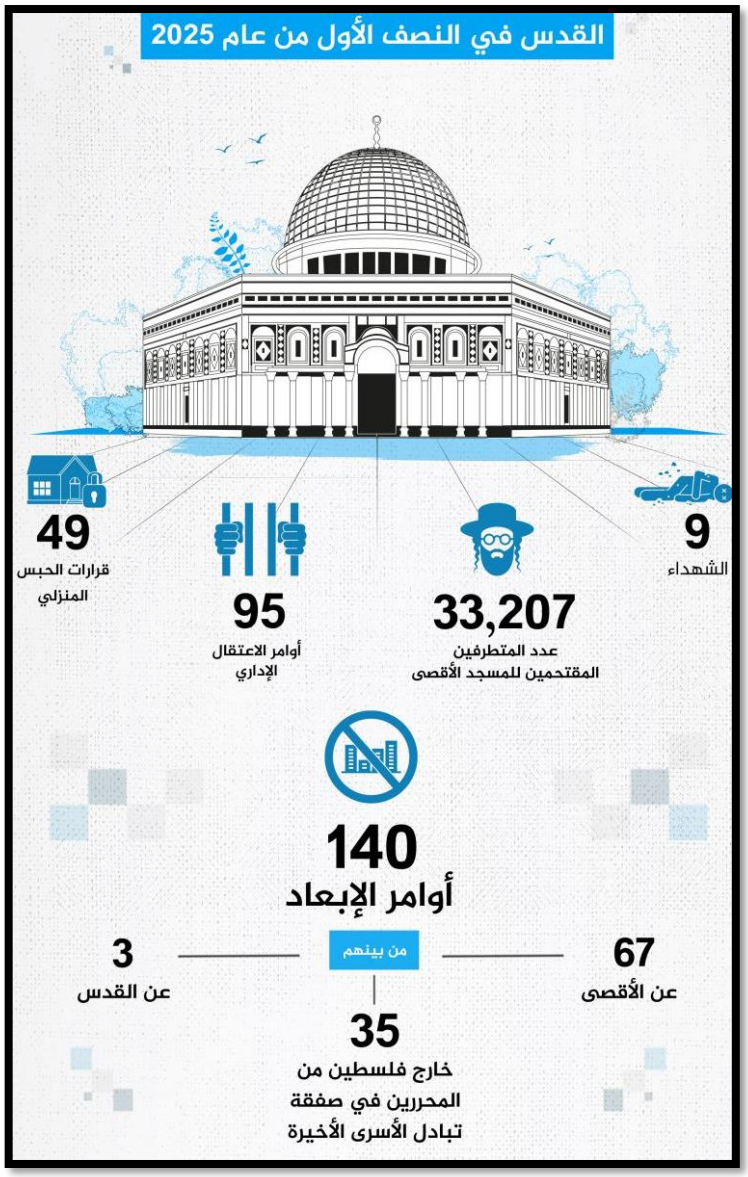

شهدت باحات المسجد الأقصى المبارك خلال شهر حزيران تصعيدا واضحا لانتهاكات الاحتلال والمستوطنين ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة والحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل.

وقام الاحتلال والمستوطنين بتنفيذ أكثر من 25 اقتحاما للمسجد الأقصى المبارك، تخللها أداء طقوس تلمودية، إلى جانب إغلاق المسجد 11 مرة ومنع دخول المصلين بذريعة الوضع الأمني، إضافة إلى تحديد أعداد المصلين داخل المسجد، وفرض إجراءات تهويدية خطيرة على البلدة القديمة ومصلى قبة الصخرة.

منعت سلطات الاحتلال رفع الأذان 89 وقتا خلال حزيران، وأغلقته أمام المصلين والزوار لمدة 12 يوما متواصلة، كما أدى آلاف المصلين صلاة عيد الأضحى في المسجد الأقصى وسط تضييقات مشددة، فيما اقتحم جنود الاحتلال والمستعمرون باحات قبة الصخرة خلال الصلاة، ونفذ مستوطنون طقوسا علنية تضمنت غناء ورقصا وتصفيقا.

وفيما يتعلق بالحرم الإبراهيمي، قامت قوات الاحتلال بتركيب أجهزة إنذار في أروقة الحرم، إضافة إلى إضاءة جدرانه بأعلام إسرائيلية، وإغلاق بابه الشرقي، وإنارة المنطقة المحيطة به بالقوة، وتمثل هذه الإجراءات اعتداء صارخا على صلاحياتها، وتعديا على قدسية الحرم الإبراهيمي، واستفزازا لمشاعر المسلمين، ومحاولة لفرض التقسيم الزماني والمكاني عليه.

وجرى توثيق إغلاق قوات الاحتلال كنيسة القيامة في القدس أمام المصلين المسيحيين لمدة 11 يوما متتالية، واقتحام مسجد الصلاحي الكبير في مدينة نابلس وتفتيش كامل مرافقه بما فيها الغرف وسطح المسجد.

ودعت وزارة الأوقاف الفلسطينية المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والدينية إلى التحرك العاجل لوقف الانتهاكات المتواصلة التي تمس حرية العبادة، وتهدد الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة.

ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

خلال الفترة موضوع التقرير، استولت سلطات الاحتلال على 618 دونما من أراضي المواطنين عبر مسميات مختلفة، من خلال إصدار 36 أمرا بوضع اليد لأغراض عسكرية، وأمر واحد للاستملاك بحجة شق وتوسعة شوارع استيطانية .

وفي الثلث الأخير من شهر حزيران، أصدرت سلطات الاحتلال أربعة أوامر عسكرية تقضي بالاستيلاء على 22,300 دونم في محافظات نابلس وطوباس وجنين لأسباب أمنية، بما في ذلك إنشاء طرق عسكرية، توزعت بين قرية برقة بواقع 13,525 دونما، وقريتي بورين وتل بـ 6,274 دونما، وحوارة بـ 2,400 دونما، و56 دونما شرقي طوباس، و45 دونما جنوب شرق مدينة جنين.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام 2025، قامت قوات الاحتلال ومستوطنيه بقطع واتلاف 12,0667 شجرة، منها 6144 شجرة زيتون، توزعت بين محافظات بيت لحم بـ 5,359 شجرة، ورام الله بـ 2,282 شجرة، ونابلس بـ 1,774 شجرة.

ح- أنشطة استيطانية وتهويدية:-

في إطار استغلال توجه أنظار العالم نحو مجريات الحرب وويلاتها في قطاع غزة تدفع إسرائيل بعجلة الاستيطان بقوة وتعمل على تنفيذ أكبر قدر من مخططاتها التهويدية؛ فضمن سلسلة المخططات الاستيطانية المتسارعة في الضفة الغربية، ناقش المجلس الأعلى للتخطيط في 18 حزيران 2025، للمصادقة على بناء 430 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنتي عيلي وجفعات زئيف.

وتتضمن المخططات إقامة 347 وحدة سكنية في بؤرة بلغي مايم، التي جرى تحويلها إلى حي تابع لمستوطنة عيلي قبل عام.

وصادق الكنيست في 10 حزيران، في إطار المساعي الإسرائيلية لتعزيز سيطرتها على مناطق واسعة من الضفة الغربية، على تخصيص 35 مليون شيكل إضافية، بطلب من وزارة المالية، لتمويل إقامة هوائيات اتصالات خلوية في الضفة الغربية عبر الإدارة المدنية، وذلك بدعوى تحسين تغطية الشبكات للمستوطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل سيُقتطع من صندوق الإدارة المدنية للتنمية الإقليمية، وهو صندوق تُجمع موارده من الفلسطينيين من خلال الغرامات والمصادرات، ويُفترض أن يُستخدم لصالحهم. ويأتي هذا القرار استمرارا لنهج حكومي في توظيف الأموال المخصصة للفلسطينيين لصالح مشاريع استيطانية، إذ سبق أن خصصت الحكومة في آذار الماضي 335 مليون شيكل من الصندوق ذاته لتعبيد ما يُعرف بـ طريق السيادة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية، عن تصنيف نحو 800 دونم من الأراضي المحيطة ببؤرة ملائخي هشالوم الاستيطانية المقامة بين رام الله ونابلس كـ أراضي دولة ، التي تقع تحديدا بين قريتي دوما والمغير، في منطقة تشهد تصاعدا في الاستيطان والعنف المرتبط به. ي

ذكر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي صادق في شباط 2023 على إقامة تسع مستوطنات جديدة، من بينها ملائخي هشالوم، إلا أن أراضي هذه البؤرة لم تكن مصنفة سابقا كـ أراضي دولة.

ومنذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية في كانون الأول 2022، صُنفت نحو 25,510 دونمات من أراضي الضفة الغربية كـ أراضي دولة، وهو ما يُعادل تقريبا نصف مجمل الأراضي التي جرى إعلانها بهذا التصنيف منذ توقيع اتفاق أوسلو. وتُعدّ سياسة إعلان أراضي الدولة إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمدها إسرائيل لبسط سيطرتها على الأراضي المحتلة، حيث تحوّل الأراضي المصنفة إلى ملكية عامة تُمنع عن الفلسطينيين وتُخصص حصريا لمشاريع استيطانية.

وتُظهر المعطيات كيف تحوّلت بؤرة ملائخي هشالوم، التي أُقيمت عام 2015 قرب قاعدة عسكرية، إلى مركز لعدد من البؤر الرعوية المتفرعة على آلاف الدونمات في المنطقة.

وترافق هذا التوسع الاستيطاني مع حملة تهجير قسري طالت التجمعات الفلسطينية المجاورة، إذ تم في آب 2023 تهجير سكان تجمع الكبون، جنوب البؤرة، تحت ضغط عنف المستوطنين، كما جرى في تشرين الأول من العام نفسه ترحيل سكان خربتي جبعيت وعين الرشاش شمال البؤرة. ولم تسلم قريتا المغير ودوما من الاعتداءات المتكررة، إذ باتت البؤرة تشكل محورا للاستيطان والعنف المنهجي.

وفي القدس، تتواصل عمليات الإخلاء القسري في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، حيث صدرت خلال الأيام الماضية أحكام قضائية بإخلاء ثلاث عائلات فلسطينية جديدة من منازلها لصالح المستوطنين. العائلات، التي تضم ما مجموعه 37 فردًا، مهددة بفقدان مساكنها التي تقطنها منذ عقود، وتشكل جزءا من حملة أوسع تهدف إلى تهجير

نحو 700 فلسطيني من الحي واستبدالهم بمستوطنين، في ظل اعتماد القضاء الإسرائيلي على قانون تمييزي صدر عام 1970، يتيح لليهود المطالبة بممتلكات فقدوها عام 1948، في حين يُمنع الفلسطينيون من المطالبة بممتلكاتهم المصادرة بموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950. ويطبّق هذا القانون حصريا في القدس الشرقية، ما يعكس طبيعته العنصرية.

حتى الآن، أُجبرت 16 عائلة فلسطينية على مغادرة منازلها في الحي، بينها عائلات شحادة، جواد أبو ناب، وغيث. كما صدرت أحكام نهائية بإخلاء منازل عائلتي الشويكي وعودة، إلى جانب عائلة أم ناصر الرجبي، في حين لا تزال استئنافات أخرى معلّقة، منها استئناف عائلة عبد الفتاح الرجبي التي تضم 26 فردا.

وتنظر المحكمة المركزية في خمس قضايا استئناف صدرت بشأنها قرارات إخلاء في محكمة الصلح مطلع عام 2025، وتشمل منازل تأوي أكثر من 130 شخصًا من عائلات الرجبي وبسبيس. كذلك، هناك خمس دعاوى إضافية لا تزال منظورة أمام محكمة الصلح تشمل عشرات العائلات.

- **بولاية نتنياهو الحالية: ارتفاع الاستيطان بالضفة بنسبة 40 %: -**

وفقا لتقرير نشرته للقناة الـ12 الإسرائيلية فقد تم تسجيل ارتفاع بنسبة 40% في أعداد البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة خلال فترة الحكومة الحالية التي يرأسها بنيامين نتنياهو المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية.

فقد ارتفع عدد المستوطنات من 128 في الضفة، إلى 178 حاليا، بزيادة قدرها نحو 40.%

وقد جاء تقرير القناة بعد يومين من توقيع 14 وزيرا من حزب الليكود بالإضافة إلى رئيس الكنيست رسالة لنتنياهو، طالبوا فيها بتطبيق السيادة (ضم) على الضفة الغربية بشكل فوري.

إلى جانب إنشاء عشرات المستوطنات الجديدة، حطّم البناء في المستوطنات القائمة أرقاما قياسية خلال العامين ونصف العام الماضيين، بل وأكثر من ذلك منذ بداية 2025.

وحسب التقرير، تمت الموافقة على 41 ألفا و709 وحدات سكنية (استيطانية)، وهو رقم يفوق العدد المسجل في السنوات الـ6 التي سبقت الحكومة الحالية، أي الفترة من 2017 إلى 2022.

أرقام قياسية

ووفقا للبيانات، بلغ عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية 214 مستوطنة نهاية عام 2024، كما تظهر أن معظم البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أُنشئت، هي مزارع استيطانية وتشغل مساحة شاسعة، إذ تبلغ مساحة مراعي المزارع حوالي 787 كيلومترا مربعا، يقع معظمها في وسط الضفة المحتلة وشرقها.

المقابل، أشارت إلى أنه في ظل الوتيرة القياسية للبناء وإقامة المستوطنات، حطمت الحكومة خلال العامين الماضيين أيضا الأرقام القياسية في هدم المباني الفلسطينية.

ففي الفترة بين 2023 و2024، هدم 1238 مبنى فلسطينيا غير قانوني في الضفة، أي بزيادة قدرها 49% مقارنة بالعامين السابقين.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات: -

فرضت قوات الاحتلال إغلاقا جزئيا على العديد من الحواجز في الضفة الغربية، ما انعكس على الحياة اليومية للفلسطينيين، وأجبرهم على سلوك طرق التفافية طويل للوصول إلى الخدمات خلال أوقات الإغلاق.

ورصد تقرير دائرة شؤون المفاوضات تسجيل (278) حالة نصب لحواجز عسكرية مفاجئة على مداخل القرى والبلدات والمخيمات في الضفة لتفتيش السيارات والتدقيق بهويات المواطنين.

وتركزت الحواجز بمجملها على التوالي بمحافظات رام الله، أريحا، بيت لحم، قلقيلية وسلفيت.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

طبقا لمعطيات تقرير دائرة شؤون المفاوضات ركزت بمعظمها في المحافظات التالية:الخليل، القدس، نابلس.

وخلال شهر حزيران تركزت عمليات الهدم في مخيم جنين للاجئين، منذ صدور أوامر بهدم عشرات المنشآت في التاسع من حزيران، حيث وقعت عمليات هدم متكررة في عدة أحياء في المخيم، وسط منع الدخول إلى المخيم وتقييد حركة السكان.

وفي الوقت نفسه، استأنفت قوات الاحتلال عمليات الهدم في مخيم طولكرم في 30 حزيران، إذ هدمت منشآت تضم عدة وحدات سكنية، وأصدرت أوامر بهدم 104 مبان آخرى داخل المخيم.

وفي مخيم نور شمس، تستمر عمليات الهدم مع إغلاق المنطقة وتحويلها إلى منطقة عسكرية، وتشير التقارير إلى أن عمليات الهدم في مخيمي طولكرم ونور شمس طالت 400 منزل، فيما تضرر 2,500 منزل آخر، الأمر الذي أدى إلى تهجير 25 ألف فرد.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

تم رصد وتوثيق (321) انتهاكا من قبل المستوطنين
الإسرائيليين شملت رشق الحجارة على المواطنيين وسياراتهم، مهاجمة منازل المواطنين، اقتلاع أشجار، الاعتداء بالضرب على المواطنين، اقتحام بلدات، إطلاق النار، حسب التقرير الصادر عن دائرة شؤون المفاوضات.

وشملت هذه الاعتداءات اقتحام الأراضي الزراعية وزراعتها للسيطرة عليها أو إتلاف محاصيل وأشجار الفلسطينيين، وهجمات ممنهجة على القرى والبلدة الفلسطينية وإطلاق النار تجاه المنازل وحرق المركبات، فضلا عن سرقة ومصادرة ممتلكات المواطنين.

ومنذ بداية العام 2025، وثقت التقارير 591 حادثة اعتداء من قبل مستوطنين، أدت إلى إصابة 223 فلسطينيا، أي أن متوسط الإصابات نتيجة اعتداءات المستوطنين شهريا بلغ 44 إصابة، وهو أعلى معدل يسجل منذ عام 2005، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا ".

وخلال العام المنصرم 2024، بلغ عدد المستوطنين في الضفة، بلغ نهاية عام 2024 نحو 770 ألفا، موزعون على 180 مستوطنة، و256 بؤرة استيطانية، منها 138 بؤرة تصنف على أنها رعوية وزراعية.

كما نفذ المستوطنون 2971 انتهاكا بالضفة الغربية أدت إلى مقتل 10 فلسطينيين وإتلاف أكثر من 14 ألف شجرة، بحسب معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (حكومية).

- **(11) ألف اعتداء على فلسطينيي الضفة نفذتها أجهزة إسرائيل وميليشيات المستوطنين خلال النصف الأول من العام 2025: -**

حسب إحصاءات رسمية فلسطينية وصلت هجمات الجيش والمستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال العام الحالي، إلى أكثر من 11 ألف اعتداء، في تعزيز لنهج رسمي منذ بدء الحرب في قطاع غزة 2023.

ويشار إلى إن العدد الإجمالي للاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال في النصف الأول من عام 2025 بلغ 11280 اعتداءً، نفذتها أجهزة إسرائيل المختلفة بما فيها ميليشيات المستوطنين، وتراوحت بين فرض وقائع على الأرض (الاستيلاء على أراضٍ وتوسعة استعمارية وتهجير قسري)، وإعدامات ميدانية وتخريب أراضٍ وتجريفها، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على ممتلكات، وإغلاقات وحواجز تقطع أواصر الجغرافيا الفلسطينية. وتركزت الاعتداءات في محافظات: رام الله بـ 1975 اعتداءً، تليها الخليل بـ 1918، ثم نابلس بـ 1784.

وحسب أرقام صدرت عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسيلم فإن عُنف المستوطنين هو جزءٌ من سياسة حكوميّة، إذ تسمح الجهات الرسميّة للدّولة به، وتُتيح تنفيذه، وتشارك فيه، وذلك كجزء من استراتيجيّة نظام «الأبارتهايد» الإسرائيليّ السّاعي إلى توسيع واستكمال عمليّة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

وأكدت المعطيات بأن هجمات المستوطنين بلغت ما مجموعه 2153 اعتداءً، تسببت في استشهاد 4 مواطنين.

وتراوحت هجمات المستوطنين بحسب التقرير بين الهجوم على القرى الفلسطينية والاعتداء على الآمنين فيها، وإشعال المنازل على رؤوس أصحابها، وإطلاق النار على المواطنين، وإقامة البؤر الاستعمارية، والسيطرة على أراضي المواطنين، والاعتداء على الشوارع والمركبات، وشن هجمات منظمة وخطيرة تميزت بها هذه الاعتداءات في الفترة الأخيرة مثلما حدث في قرى كفر مالك والمغير وبيتا وسنجل وغيرها. وتركزت هذه الاعتداءات في محافظات: رام الله بواقع 491 اعتداءً، والخليل بـ409، ونابلس بـ396.

وبحسب الإحصاءات الفلسطينية، نفذ المستوطنون 2400 اعتداء طيلة العام الماضي 2024.

- **جيش الاحتلال يُقر بتصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة: -**

أقر الجيش الإسرائيلي بالتصاعد الحاد في إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وأظهرت معطياته تسجيل ارتفاع بنسبة 30% في جرائم قومية نفذها يهود في الضفة الغربية المحتلة، خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

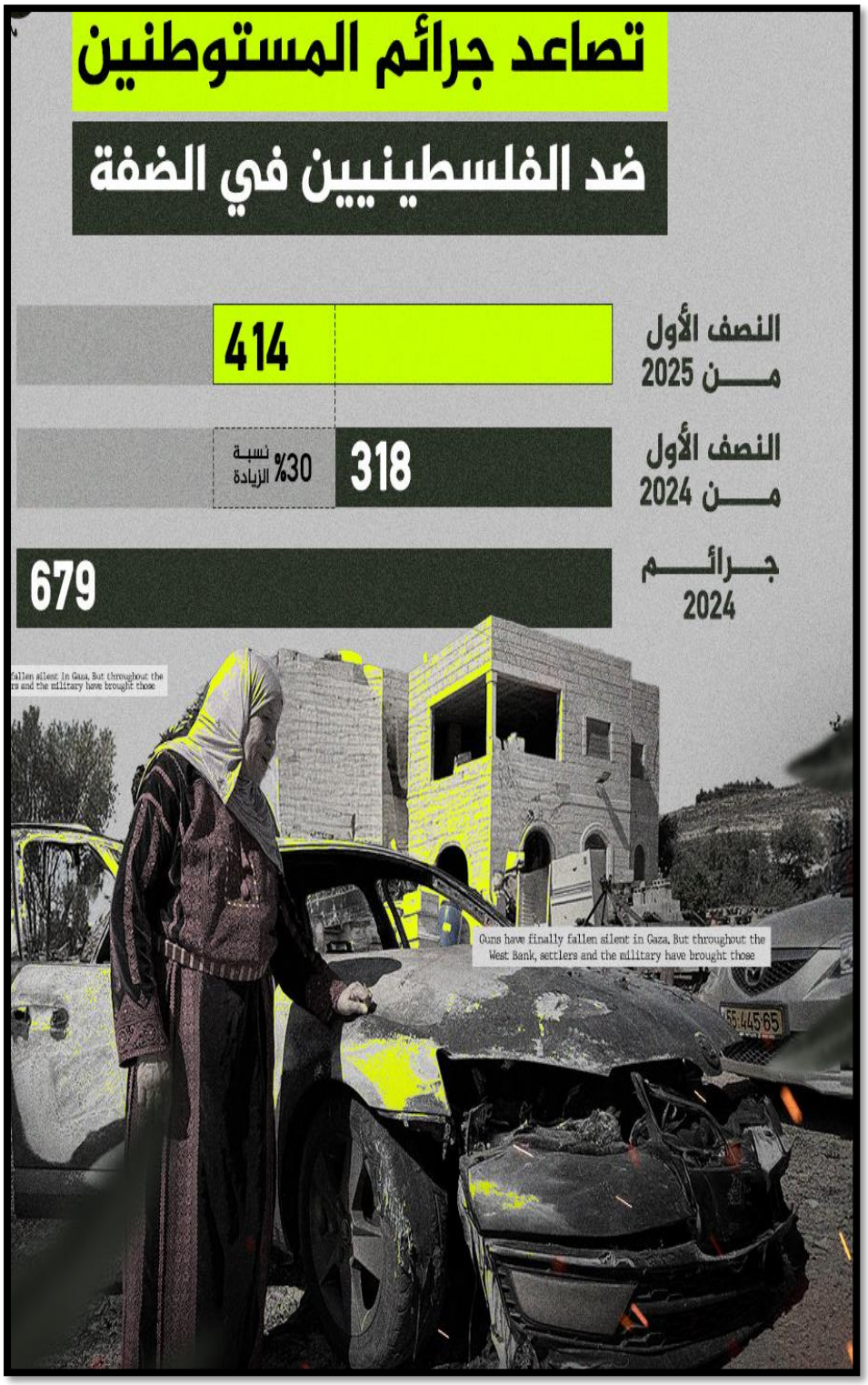

ووفقًا لبيانات الاحتلال التي أوردتها إذاعة الجيش الإسرائيلي، فقد تم تسجيل 414 اعتداءً إرهابيا من قبل المستوطنين منذ مطلع العام، مقابل 318 في الفترة المقابلة من 2024، و679 اعتداء في مجمل العام الماضي

تشمل هذه الاعتداءات أعمال حرق، وكتابات عنصرية على الجدران، ورشق حجارة، واعتداءات جسدية، وعمليات تخريب.

وأكد ضابط رفيع في الجيش أن الارتفاع لا يقتصر على العدد فقط، بل يشمل أيضًا خطورة الأحداث التي أصبحت أكثر عنفًا وتطرفًا.

ويأتي نشر هذه المعطيات في أعقاب اعتداءات عنيفة نفذها مستوطنون وعناصر من شبيبة التلال مؤخرا في منطقة رام الله، طاولت جنودًا من جيش الاحتلال.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

- العقوبات ضد المستوطنين غير مجدية إطلاقاً: إسرائيل المسؤول الحقيقي عن الاستيطان: -

تحول الاهتمام العالمي بعيداً عن غزة خلال أسبوعين من الحرب الإسرائيلية-الإيرانية؛ وهذا شكل فائدة جانبية من وجهة نظر إسرائيل. لكن بغض النظر أين تتجه أنظار العالم، فإن القتل الإسرائيلي اليومي للفلسطينيين الجائعين في غزة مستمر. والآن، مع وجود تلميحات إلى التوسع المحتمل لـ "اتفاقيات أبراهام"، سيكون من دواعي سرور إسرائيل أن تشتت الانتباه مرة أخرى عن المذبحة التي لا تزال تلحقها بالسكان المدنيين في غزة.

ومن شأن مثل هذا التوسع الإقليمي أن يعمل على تحقيق هدف رئيس آخر للاتفاقات: أنه يوضح للفلسطينيين كيف بإمكان إسرائيل أن تتجاوزهم، وتشيح بناظريها بعيداً عن رام الله أو رفح، لتتجه نحو أبو ظبي، أو بالأحرى (حسب الرؤية الإسرائيلية النموذجية)، نحو الرياض. تظلّ نظرة إسرائيل الاستراتيجية كما هي: تخطّي هؤلاء الفلسطينيين ومحوهم، من أجل التطلّع إلى إبرام الصفقات في الخليج وخارجه.

وبطبيعة الحال، فإن المحو العنيف الذي تقرّه الدولة لا يقتصر على غزة وحدها. أدّت المذابح شبه اليومية ضد السكان الفلسطينيين العزل في الضفة الغربية- أثناء الحرب على غزة- إلى تطهير عرقي لمنطقة "أكبر من قطاع غزة بأكمله" [أراضي واسعة في الأغوار]. ويستمر العنف.

ومع ذلك، حتى في خضم الدماء والدمار، لا يتم محو الفلسطينيين. إنهم هنا- وما زالوا يشكّلون نصف الناس الذين يعيشون بين النهر والبحر. مستقبل الإسرائيليين والفلسطينيين- تماماً مثل حاضرنا وماضينا- هنا. هذه هي الحقيقة التي يجب معالجتها.

كل هذا معروف للجميع. لكن بشكل مذهل، فإن أوروبا لا تتسامح مع هذا الواقع وتغض النظر عنه وحسب، وهذا الأمر المدهش؛ وإنما أيضاً تدعمه من خلال شراكات مختلفة مع إسرائيل، وعلى رأسها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. الاتفاقية- التي يُفترض أنها "مبنية على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية"- خضعت مؤخراً لمراجعة متأخرة للغاية. أما الخلاصة؟ فهي أن "هناك مؤشرات إلى أن إسرائيل تنتهك التزاماتها في مجال حقوق الإنسان". أما الإجراء الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي نتيجةً لذلك؟ لا شيء.

كل يوم جديد من التخاذل الأوروبي هو يوم ترسل فيه أوروبا رسالة واضحة إلى الإسرائيليين. ما هي هذه الرسالة؟ أن الاتحاد الأوروبي لا يمانع- بغضّ النظر عن التصريحات الشكلية بين الحين والآخر- ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين؛ وأن القتل والقمع يحظيان فعلياً بضوء أخضر من بروكسل وباريس وبرلين ودبلن. قد لا يمتلك الاتحاد الأوروبي القدرة الكاملة على إيقاف كل ذلك، لكنه يمتلك في الحد الأدنى التزاماً أخلاقياً بعدم المشاركة فيه، بعدم تمويله، وبعدم التواطؤ المستمر في استمراره. بل وأكثر من ذلك، فإنه يمتلك أدوات ضغط فعلية وقوة تأثير حقيقية.

هذا النوع من النفوذ- والذي ربما كان يقصده الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حين تحدّث مؤخراً عن "إجراءات ملموسة"- نادراً ما استُخدم لمواجهة عنف الدولة الإسرائيلية. في السنوات الأخيرة، ظهرت موجة متواضعة من العقوبات الشخصية ضد "المستوطنين العنيفين"، وهي خطوة تُعدّ بالتأكيد في الاتجاه الصحيح. وآخر هذه الخطوات تمثّل في إعلان المملكة المتحدة ودول أخرى، في وقت سابق من شهر حزيران، عن فرض عقوبات شخصية على وزيرين إسرائيليين هما بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وهي خطوة إضافية إلى الأمام. ويمكن اتخاذ خطوات أخرى لاحقاً، وإن لم تكن على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، فبإمكان دول فردية أو تكتلات مؤقتة ذات مواقف متقاربة أن تتحرك بشكل مستقل.

لكن العقوبات الشخصية، حتى الآن، فشلت بشكل واضح في وقف العنف نفسه أو في كبح الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو هذا العنف. فالمنطق الكامن وراء فرض عقوبات على مستوطنين أفراد- أو على بعض قادتهم السياسيين- كان معيباً منذ البداية. فالمستوطنات، بكل ما تحمله من عنف وحرمان وتجريد للفلسطينيين من أراضيهم وسبل عيشهم، ليست مشروعاً لمجموعة من المستوطنين الأفراد، ولا حكراً على اليمين السياسي المتطرف في إسرائيل. إنها مشروع دولة إسرائيلية بامتياز- مشروع عنيف- جرى دعمه لعقود من قبل جميع الحكومات الإسرائيلية، من خلال قرارات وسياسات وتمويل وتخطيط وقوة عسكرية.

وعليه، كان من الممكن أن تمثّل مراجعة- أو تعليق- اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي المستوى الملائم لمعالجة السياسات الإسرائيلية. أي تحرّك فعّال ضد هذه السياسات كان سيُقابل، بلا شك، بردّ إسرائيلي متوقّع: اتهامات بـ "معاداة السامية" و"الانخراط في حملة المقاطعة "(BDS) وفق النصّ المألوف. ومع ذلك، فإن تعليق الاتفاق- أو اتخاذ إجراء مماثل على المستوى الحكومي المناسب- لا يُعدّ شيئاً من هذا القبيل، بل هو ببساطة نتيجة مباشرة لإمعان إسرائيل في تقويض التزاماتها الدولية، وهو انعكاس واضح لسياساتها الإجرامية والقمعية.

ولكي يكون لأي تحرك تأثير فعلي على السياسات الإسرائيلية، يجب أن يُوجَّه التأثير نحو الدولة الإسرائيلية نفسها. فالمشكلة ليست في مستوطن فرد، ولا حتى في منظمة استيطانية محددة؛ لأن "المنظمة الاستيطانية" الحقيقية هي دولة إسرائيل ذاتها.

(*)الكاتب ناشط حقوقي إسرائيلي شغل منصب المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم (2014-2023) ، وكان سابقاً مديراً لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

- تقييمات إسرائيلية مُحدثة بشأن وضع البرنامج الإيراني النووي بعد الحرب مع إسرائيل: -

منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية- الأميركية على إيران، لم تتوقف النقاشات الإسرائيلية حول ما حقّقته هذه الحرب فيما يتعلّق ببرنامجي إيران النووي والصاروخي، حيث شكلت الحرب نقطة تحوّل استراتيجية في مواجهة التهديد النووي الإيراني، من وجهة النظر الإسرائيلية، وحيث لم تقتصر الحرب على إضعاف البنية التحتية النووية الإيرانية فحسب، بل كشفت أيضاً عن قدرات إيران الحقيقية (خاصة الصاروخية) في مقابل حدود منظومة الردع التي راهنت عليها إيران سابقاً في مواجهة إسرائيل .

نستعرض الجزء الأول من تقرير موسّع أعدّه راز تسيمت وتامير هايمن لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب بعنوان" :بين التسوية والإنفاذ: إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني بعد الحرب"، يتناول وضع البرنامج النووي الإيراني في أعقاب الحرب الإسرائيلية-

الأميركية ومدى تضرّر المشروع النووي بحسب التقديرات الإسرائيلية، وأبرز الخيارات والبدائل الاستراتيجية المتاحة أمام إسرائيل من حيث العيوب والمزايا التي أفرزتها نتائج الحرب، والتي ستعتمد، من بين أمور أخرى، على قرارات إيران وعملية التقييم والمراجعة التي بدأت بإجرائها في أعقاب انتهاء الحرب مع إسرائيل. هنا، نستعرض الجزء الأول من المساهمة، مع الإشارة إلى أن المصطلحات الواردة أدناه مصدرها التقرير ولا تُعبّر عن وجهة نظر مركز مدار أو مُعدّ المساهمة، حيث سيتم نشر الجزء الثاني في مساهمة لاحقة.

- **<u>وضع برنامج إيران النووي في أعقاب الحرب: -</u>**

ينطلق التقرير من افتراض مفاده أن الحرب الإسرائيلية- الأميركية على إيران قد أعادت برنامج إيران النووي إلى الوراء بدرجة كبيرة، حيث لم تعُد إيران دولة على عتبة النووي كما كانت عشية الحرب (أي دولة تمتلك القدرة على استكمال تخصيب اليورانيوم الذي بحوزتها إلى مادة انشطارية بدرجة 90%، المطلوبة للسلاح النووي، خلال أقل من أسبوعين من اتخاذ القرار). ومع ذلك، ما تزال لإيران قدرات متبقية، قد تُستخدم لاحقاً في مساعيها لاستعادة البرنامج، وربما حتى لاختراق نحو امتلاك سلاح نووي، حيث يمكن لإيران أن تعود إلى مكانة دولة على عتبة النووي خلال سنة إلى سنتين في حال اتخذ زعيم إيران قراراً بالاختراق نحو القنبلة (وفي حال عدم وجود تدخل خارجي في العملية).

يستعرض التقرير الأضرار التي ألحقتها الهجمات الإسرائيلية- الأميركية على المنشآت المركزية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني (بعضها غير قابلة للترميم كما يدّعي) على النحو التالي:

منشأة التخصيب في نطنز :الموقع المركزي للتخصيب في إيران والذي كانت تعمل فيه آلاف أجهزة الطرد المركزي من الجيل القديم وكذلك أجهزة طرد مركزي متقدمة، تضررت بشدة. بحسب التقرير، يبدو أن هذه الأجهزة قد خرجت عن الخدمة تماماً وأن نحو 15,000 من أجهزة الطرد المركزي العاملة التي كانت في المنشأة قد دُمّرت بالكامل.

منشأة التخصيب تحت الأرض في فوردو، والتي نُصبت فيها أجهزة طرد مركزي متقدمة وتم فيها تخصيب حتى درجة 60%، تضرّرت هي الأخرى بشدة بواسطة ست قنابل أميركية.

مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان :تضرّر بشدة وعلى ما يبدو خرج من العمل. كان المركز يُستخدم لتحويل مركّبات اليورانيوم إلى غاز – UF6 المادة الخام المطلوبة لعملية التخصيب، وللتحويل العكسي من UF6 إلى يورانيوم معدني، يُستخدم لصنع نواة انشطارية للسلاح النووي.

يدّعي التقرير أن المحصلة النهائية للاستهداف تشير إلى أنه قد تم تدمير معظم أجهزة الطرد المركزي النشطة، كما تضررت قدرات إنتاج أجهزة الطرد المركزي (يؤكّد التقرير أنه لم يتم المساس بالمعرفة والخبرة الواسعة التي تمتلكها إيران في هذا المجال). ومع ذلك، لا شك في أنه بقي بحوزة إيران على الأقل بضع مئات من أجهزة الطرد المركزي، من بينها تلك التي تم إنتاجها ولكن لم تُنصب بعد في منشأتَي التخصيب قبل الحرب، ويُشار هنا، إلى أنه منذ شباط 2021، لم تسمح إيران برقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) على إنتاج أو تخزين أجهزة الطرد المركزي.

مخزون المادة المخصّبة :ليس من الواضح ما إذا كانت 408 كغم من اليورانيوم المخصب لدرجة 60%، التي كانت بحوزة إيران قبل الحرب، قد أُخرجت من المواقع النووية المشار إليها، فُرّقت ونُقلت إلى أماكن اختباء أو بقيت في موقع واحد أو أكثر تضررت في الهجمات، وكذلك ما هي القدرة على استخدام ولو جزء منها. علاوةً على ذلك، من المفترض أنه بقيت كميات إضافية من اليورانيوم المخصب لدرجات أدنى. في هذا السياق، يُشير التقرير إلى تقدير مسؤول إسرائيلي كبير في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" قال فيه إن جزءاً على الأقل من المادة الانشطارية نجا من الهجمات ولكنه دُفن تحت نطنز وفوردو، وقال: "لم يتم تحريك أي شيء". وأعرب عن ثقته بأن أي محاولة إيرانية لاستخراج اليورانيوم سيتم اكتشافها بدرجة احتمالية عالية، مما سيؤدي إلى هجوم إسرائيلي إضافي على إيران.

مفاعل الماء الثقيل في آراك تضرر بشدة :كان الهجوم على المفاعل، الذي أُعدّ لاستخدامه في إنتاج بلوتونيوم بدرجة عسكرية يُستخدم لصنع سلاح نووي، يهدف إلى منع إمكانية إعادته إلى مسار عسكري في المستقبل، ومن

غير الواضح بعد آثار الحرب على التقدم في إنتاج آليات التفجير. في المقابل، يؤكّد التقرير أن قد تم استهداف عدد من المنشآت المرتبطة بمشروع التسلّح، أي تصميم الرأس الحربي النووي، بما في ذلك المجمع في بارشين ومقر SPND (منظمة الابتكار والبحث الدفاعي) في طهران، ولكن لم تتضح درجة الضرر أيضاً فيها، قد يؤدي الضرر في مرحلة واحدة من برامج التحويل إلى السلاح إلى تعطيل السلسلة بأكملها، لكن ليس واضحاً كم من الوقت يستغرق التأخير.

اغتيال أكثر من عشرة من علماء الذرة (البرنامج النووي) :يؤكّد التقرير أن لجوء إسرائيل إلى اغتيال خبراء بارزين في المجالات المرتبطة بالسلاح النووي، والذين كانوا مراكز معرفة في مجالات مرتبطة بالتسلح، ذو تأثير كبير على المعرفة النووية في مجالات محددة، وربما أيضاً على القدرة على تجنيد علماء نوويين مستقبلياً لبرنامج السلاح (رغم أنه قد تكون هناك رغبة ودافعية من جانب العلماء للانضمام إلى خدمة النظام وبرنامج النووي بسبب الولاء للنظام أو للدولة). وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هناك احتياطياً من القوى العاملة في المجالات ذات الصلة، يمكنهم أن يكونوا بديلاً للعلماء الذين تمّت تصفيتهم، ولكن من المحتمل أنهم يفتقرون للخبرة والتخصص المماثلين. كذلك، فإن الضرر في أرشيف البرنامج النووي في طهران قد يشكل عاملاً معطلاً هاماً في مجال المعرفة النووية أيضاً، وهو ما يُكسب عمليات الاغتيال التي نفّذتها إسرائيل قوة أكبر في تأخير البرنامج.

- **البرنامج النووي ومكانته في الاستراتيجية الإيرانية: -**

يؤكّد التقرير أن هدف الحفاظ على النظام يُعدّ هدفاً أسمى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويشكّل محوراً مركزياً في تصوّرها الأمني، بما في ذلك توجهها نحو تطوير برنامج نووي، الذي بدأت نواته في عهد الشاه، لكنه جُمّد بعد الثورة الإسلامية بأمر من الخميني لاعتبارات دينية، إلا أن الحرب مع العراق، وما تخللها من استخدام أسلحة كيميائية ضد إيران، دفعت النظام إلى إعادة إحياء البرنامج في الثمانينيات. رغم تصريحات طهران المتكررة بأنّها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، وأنه محرّم شرعياً، فإن القيادة الإيرانية، وعلى رأسها علي خامنئي، ترى في الوصول إلى "العتبة النووية" وسيلة ردع فعالة وبوليصة تأمين لبقاء النظام، كما تعتبر أن الضغوط الغربية لا ترتبط بالبرنامج نفسه بل تهدف لتغيير نظام الثورة.

من ناحية أخرى، يُشير التقرير إلى أن الأحداث الإقليمية منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، أثارت شكوكاً في طهران بشأن فاعلية أدوات الردع الإيرانية، لا سيما "محور المقاومة" ومنظوماتها الصاروخية. من ناحية أخرى، يؤكّد التقرير أن فشل إيران في منع إسرائيل من ضرب مصالحها كشف عن محدودية قدراتها، ما دفع بعض الأصوات في الداخل إلى الدعوة لتغيير العقيدة النووية وفحص خيار التسلح النووي الفعلي. برزت هذه الدعوات مع مطالبة نواب في البرلمان، في تشرين الأول 2024، بمراجعة استراتيجية إيران النووية، وهو ما ظهر في تصريحات بعض المسؤولين التي قالت إن إيران قد تغيّر عقيدتها إذا واجهت تهديداً وجودياً، مؤكداً امتلاكها القدرات التقنية لإنتاج سلاح نووي، وأن موقف القائد هو العائق الوحيد.

في المقابل، وكنتيجة للحرب، فإن تصاعد النقاشات الداخلية، رغم غياب قرار رسمي من خامنئي بشأن التسلح، يشير إلى تزايد التأييد لفكرة "الاختراق النووي" كخيار استراتيجي محتمل في مواجهة التحديات التي تهدد المصالح الإيرانية.

- **البدائل المتاحة أمام إيران: -**

يُشير التقرير إلى أن إيران ما تزال تُظهر، في هذه المرحلة، أنها لم تُنجز بعد عملية تقييم الأضرار (BDA) الناجمة عن الحرب، ولا تزال تحاول فهم مدى خسائرها وقدراتها المتبقية، مما يجعلها حذرة في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن خطواتها المستقبلية. كما أن عملية اتخاذ القرار في النظام الإيراني معقدة ومنظمة وتستغرق وقتاً. رغم ذلك، تزداد لدى إيران الرغبة في الحصول على سلاح نووي استناداً إلى دروس الحرب وفشل تصور الردع لديها أمام إسرائيل والولايات المتحدة.

تواجه إيران عدة بدائل رئيسية بحسب التقرير :أولها التخلي عن البرنامج النووي، وهو احتمال ضعيف للغاية بسبب اعتقاد القيادة بأن البرنامج هو حق طبيعي وبوليصة تأمين لبقاء النظام، ويبدو أن الحرب عززت هذا الموقف .البديل الثاني هو الاستعداد لاتفاق نووي جديد، لكن إيران مترددة في العودة إلى مفاوضات قد تفرض

عليها تنازلات كبيرة كالتخلي عن التخصيب وفرض رقابة مكثفة من وكالة الطاقة الذرية التي تتهمها بالتعاون مع أعدائها. قد يوافق خامنئي على تسوية سياسية بشروط محددة لإزالة التهديدات العسكرية وتخفيف العقوبات، لكنه غير واثق من الإدارة الأميركية.

الخيار الثالث هو إعادة تأهيل إيران كدولة عتبة نووية تحافظ على الغموض النووي، ربما مع فرض قيود على رقابة الوكالة أو الانسحاب من معاهدة NPT وهذا الخيار يثير خلافات داخلية بين دوائر محافظة ترى فيه ورقة ضغط مهمة، ودوائر معتدلة تخشى أن يؤدي إلى تشديد العقوبات أو تجدد الحرب، خاصة وأن إيران لا تستطيع إخفاء تقدمها النووي من استخبارات الأعداء.

الخيار الرابع هو الاختراق نحو السلاح النووي في مسار سري، وهو خيار يتزايد دعمه بعد الحرب لكنه محفوف بالمخاطر بسبب احتمال الرد العسكري الغربي والاستخبارات المتغلغلة. إيران قد تخطئ في تقدير نوايا وقدرات أعدائها كما حصل سابقاً.

من المحتمل ألا تعيد إيران تأهيل منشآت التخصيب المتضررة، لكنها قد تخصب اليورانيوم عسكرياً بنسبة 90% في مواقع سرية باستخدام عدد محدود من أجهزة الطرد المركزي (100-200)، الأمر الذي يمكن إنجازه خلال أسابيع إذا كانت قد أعدت برنامج طوارئ مُعجّل في مواقع موزعة مسبقاً. كذلك، قد تعيد تحويل اليورانيوم إلى شكله المعدني في مواقع بديلة مجهزة مسبقاً، ما يستغرق عدة أشهر.

إنتاج السلاح النووي أكثر تعقيداً، مع تقدم كبير في تركيب آلية التفجير البسيطة(Gun-type) ، التي تتطلب كميات أكبر من المادة الانشطارية ولا يمكن إطلاقها عبر الصواريخ الباليستية بسهولة، ما يجعل استخدامها محدوداً لعرض القوة وليس تهديداً عملياً. قد تختار إيران مساراً سريعاً أقل أماناً، لكن القدرة على تطوير منظومة كاملة صاروخية نووية غير متاحة على المدى القريب.

رغم إمكانية نقل نظام نووي جاهز من كوريا الشمالية أو باكستان، فإن هذا الاحتمال ضئيل بسبب اعتماد إيران على الذات في قدراتها الاستراتيجية. قد تطور إيران أيضاً أسلحة نووية كهرومغناطيسية غير قاتلة، متوافقة مع فتوى المرشد الأعلى التي تحرم الأسلحة النووية القاتلة.

- **<u>الغاية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل: -</u>**

يؤكد التقرير أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي كان وما يزال، حتى بعد الحرب، الهدف المركزي لضمان الأمن القومي لدولة إسرائيل وتعزيزه، حيث لا يمكن لإسرائيل أن تتقبل بأي شكل من الأشكال وجود سلاح نووي في أيدي "نظام راديكالي" يسعى إلى تدميرها والقضاء عليها. وفي أعقاب النتائج التي أفرزتها الحرب، يؤكّد التقرير أن هناك حاجة إلى غاية استراتيجية جوهرها إزالة قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، سواءً من خلال تسوية تحرمها من القدرة على تطويره، أو عبر إنفاذ بالقوة (بوسائل عسكرية أو سرية) يمنع أي جهد إيراني جديد لإعادة تأهيل البرنامج النووي، وبالأحرى التوجه نحو السلاح النووي. كل ذلك، مع الحفاظ على القدرة على مواصلة "الحملة الشاملة ضد إيران لإضعاف النظام"، والحد من نشاطه الإقليمي، وتقليص قدراته الصاروخية التي يمتلكها.

- **<u>وعليه، يقترح التقرير جملة من الأدوات العملياتية المطلوبة من إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني: -</u>**

- **تكثيف قدرات جمع معلومات واستخبارات للتعرّف على التقدم النووي السري لإيران.**
- **تنويع وتوسيع العمل السري لاختراق وتدمير القدرات الصناعية النووية الإيرانية.**
- **قدرة إسرائيلية مستقلة على تنفيذ هجمات عميقة تحت الأرض لتدمير المنشآت النووية.**
- **تعميق قدرة اختراق منظومة الدفاع الجوي الإيراني مع الحفاظ على التعاون الأميركي.**
- **كشف ومنع المساعدات الخارجية لإعادة تأهيل القدرات النووية الإيرانية بالتعاون الدولي.**
- **تحسين قدرات التحذير وإحباط الإرهاب المحتمل كجزء من رد الفعل الإيراني.**

- **الخيارات الاستراتيجية في المستقبل (سيتم استعراضها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه المساهمة):-**

- **اتفاق نووي جيد (سيتم تفصيل مزاياه وعيوبه في المساهمة اللاحقة).**
- **هجوم عسكري "وقائي" واسع النطاق: أي هجوم مشترك إسرائيلي- أميركي لتدمير الأصول المتبقية في إيران وزعزعة أسس النظام، بما في ذلك احتمال تنفيذ عمليات برية.**
- **واقع بدون اتفاق وبدون هجوم وزيادة الضغط الدولي على الجمهورية الإسلامية بهدف إضعافها وعزلها.**